شَرحُ ابنِ هَمَّاتٍ الدِّمَشْقيِّ عَلىٰ خُلاصَةِ النُّخْبَةِ

«نُخْبَةُ الفِكَرِ فِي مُصْطَلحِ أَهلِ الأَثَرِ»

تصنيف

ابْنِ هِمَّاتٍ الحَنَفِيِّ الدِّمشْقيِّ

(١١٧٥ - ١٠٩١ هـ)

اعتنىٰ به

أَبو عبدِ العَزيز محمد الزُبيديِّ المَوصليِّ

شَرحُ ابْنِ هَمَّاتٍ الدِّمَشْقِيِّ عَلىٰ خُلاصَةِ النُّخْبَةِ

«نُخْبَةُ الفِكَرِ فِي مُصْطَلحِ أَهلِ الأَثَرِ»

تصنيف

ابْنِ هِمَّاتٍ الحَنَفيِّ الدِّمشْقيِّ

(١٠٩١ - ١١٧٥ هـ)

اعتنىٰ به

أَبو عبدِ العَزيز مُحمد الزُبيديِّ المَوصليِّ

إشراف

الطَّالب. أبو يُوسُف القِبْلي

إخراج فني

محمود حسين



بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحَمْدَ لله، نَحْمَدُه، ونستعينُه، ونستغفرُهُ، ونعوذُ به مِن شُرُورِ أنفُسِنَا، وَمِنْ سيئاتِ أعْمَالِنا، مَنْ يَهْدِه الله فَلا مُضِلَّ لَهُ، ومن يُضْلِلْ، فَلا هَادِيَ لَهُ. وأَشْهَدُ أنْ لا إلَهَ إلا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وأشهدُ أنَّ مُحَمَّدًا عبْدُه ورَسُولُه. وبعد:

فهذا شرحٌ للعلامةِ المحدِّث المسنِد أبي عبدِ اللهِ محمد بن حسن، المعروف بابن هِمّات الحنفيّ الدمشقيّ على «**خلاصة النخبة**» التي انتخبها ولخّصها من «**نخبة الفكر**» للحافظ ابن حجرٍ العسقلانيّ، قد وقفتُ عليها منذ مدةٍ مِن الزمن فأحببتُ أنْ أخرجها إلى عالم المطبوعات نشرًا للعلم وإفادةً لطلّابه، وقد طلّعْتُها بمتن «**الخلاصة**»[1] لتعُمَّ الفائدة، وصلى الله تعالى على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

(١) واعتمدتُ في نشرها على نسخةٍ بخط المؤلِّف ونسخ أخرى ، واستأنستُ بنشرةِ الشيخ محمد بن سعيد الغامدي التي نشرها في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، بدمنهور، العدد الرابع، الجزء الثاني، لعام ٢٠١٩م.



ترجمةُ المصنِّف

ابن هِمَّات الدمشقيّ[١] (١١٧٥ - ١٠٩١) هـ

محمدُ بن حسن هِمَّات زاده الحنفيّ، التركمانيّ الأصل، القسطنطينيّ، الشيخ الإمام المُسنِد العالِم البارِع.

ولِد سنةَ إحدى وتسعين وألفٍ، ورحلَ إلى مكةَ وجاور بها.

أخذ عن الجمال عبد الله بن سالم البصري، وتاج الدين بن عبد المحسن القلعي مفتي مكة، وأخذ الحديث عن البدر محمد بن محمد البديري الدُّمياطي، ثم رجع إلى قسطنطينية وصار أحد المدرسين في الدولة، وخواجه في سراي الغلطة، ثم في السراي الجديدة معلم الغلمان، ثم نقل إلى تدريس السلطان أحمد الثالث الكائن في السراي المرقومة وبرع واشتهر وصار له الاعتبار في الدولة والصدارة في العلم، حتى إنَّ وليَّ الدين شيخ الإسلام في الدولة قرأَ عليه شرح الأربعين النوويَّة.

له تأليفاتٍ لطيفةٍ منها: تخريجُ أحاديث البيضاويّ، ورسائلَ عديدةٍ في عدةِ فنونٍ وآثارٍ جليلةٍ.

وأخذ عنه خلقٌ كثيرون مِن أهالي الروم، واشتهرَ بروايةِ الحديث.

كانت وفاته سنةَ خمسٍ وسبعين ومائة وألفٍ رحمه الله تعالى[٢].

---

(١) انظر ترجمته في: (سلك الدرر) ج٤ ص٣٧ - ٣٨، و(الأعلام) ج٦ ص٣٢٢، ٢٢، و(معجم المؤلفين) ج٥ص٢٢٥، و(هدية العارفين) ج٢ص٣٣٣ و(فهرس الخديوية) ج١ص٢٤٩ و ج٢٧ص٥٣٦، ومقدمة (انتقاد المغني)لحسام الدين القدسي ص٣ - ٤، ومقدمة (التنكيت والإفادة) لأحمد البزرة ص٨، و(فهرس الفهارس والأثبات) للكتاني ٢/ ٣١٩.

(٢) (سلك الدرر) ج٤ ص٣٧ - ٣٨.

وقال الكتاني في (**فهرس الفهارس والأثبات**) ٢/ ٣١٩: (العلامة المحدث المسند الأوحد شمس الدين أبو عبد الله محمد بن حسن المعروف بابـن هِمَّـات زاده - بهاءٍ مكسورةٍ وميم مشدَّدة بعدها ألـف كما ضبطه به الحافظ الزبيدي - التركماني الأصـل، الشامي مولِداً، الإسطنبولي الموطن. ولد سنة ١٠٩١هـ، ورحل إلى مكة وأخـذ بها عن عبد الله بن سالم البصري، والتاج القلعي، والشمس البديري، وغيرهـم، واشتهـر بروايـة الحديث، وله تخريـج أحاديـث البيضاوي سمَّـاه (**تحفـة الراوي في تخريـج أحاديـث البيضاوي**) وهو من أمتـع كتبه، كانت توجد منه نسخة خطيّة في مكتبة تلميذه شيخ الإسلام وليّ الدين بالآستانة، ونسخة ثانيـة في خزانـة أسعد أفندي نقيـب الأشراف بالآستانة؛ وله أيضاً كتابـه (**التنكيت والإفادة في تخريـج أحاديـث خاتمة سفر السعادة**)، وهو كتاب مهم انتقـد فيه خاتمة (**سفر السعادة**) للفيروزابادي، موجود بدمشق، وله شرحٌ حافل على نخبة (**ابن حجر**)، منه نسخة في المكتبة السلطانية بمصر؛ مات سنة ١١٧٥هـ.

ويُعَدُّ ابن هِمَّات زاده رحمه الله من العلماء الذين برزوا في علم الحديث في الوقت الذي عزَّ فيه علماء هذا الفن، ومقارنة مع عصره يُعَدُّ مبدعاً، إذ في هذا العصر قلَّ الاهتمام بعلم الحديث، بل في العلوم كافـة، وندَر أنْ نجـد فيه عالماً بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة، إذ شـاع التقليدُ ومات الاجتهاد، وانتشرتِ البدع والخرافـات، فلا عجَبَ أنْ يكون هذا العصر الذي انتمى إليه ابن همَّـات هو الذي مهَّد لغياب كثيرٍ من العلوم وازدهار الخرافات.

إذاً فوجود عالم أو أكثر في هذا العصر وبعلم الأثر يجب أن يُحتفى به ويعطى أهميته لا بمقارنته بعلماء الحديـث قاطبـة؛ فلعلنا لا نجـد له مكاناً إن فعلنا ذلك، بـل بمقارنته مع أبناء عصره وما قاربهم بتقدم أو تأخر. وابن همَّـات رحمه الله من العلماء المميزين

في عصره، وقد ترك لنا جملة من الكتب التي تتعلق بالتأصيل لهذا العلم والتقعيد له، أو بتخريج الأحاديث، أو بالشروح، بالإضافة إلى مشاركته في علوم أخرى كالفقه والقرآن والتأليف فيهما، ووفاءً لهذا العَلَم المظلوم، أردتُ أن أضع ما وقفت عليه من كتب هذا العلامة المخطوطة يرحمه الله تعالى:

١ - **أربعون حديثاً**: معهد الاستشراق، لينغراد (١/ ٧٩ A١٦٨٢).
٢ - **الإسعاد لما في كتب السبعة من الإسناد**: غازي خسرو / سراييفو ١/ ٣٨٨ (٥/ ٣٥٥).
٣ - **اصطلاحات المحدثين**: التيمورية، مجاميع ٧١، ضمن مجموع رقم(١١٨٠).
٤ - **تحفة الراوي في تخريج أحاديث البيضاوي**: دار الكتب القاهرة ١/ ٩٥ [٢٥م] كتبت قبل ١١٧٥ بخط المؤلف، وجامعة الإمام محمد بن سعود ٣/ ٤٧(١)، [٣٦٤٢١]، وغيرهما.
٥ - **حاشية على نخبة الفكر**: أوقاف الموصل ١/ ٢٠٨ [١٥/ ٢٥] .
٦ - **خلاصة النخبة في مصطلح الحديث**: دار الكتب - القاهرة (قسم حماية التراث) ١/ ٢٢١ [١٧٦ طلعت] بخط المؤلف، وجامعة الإمام محمد بن سعود ٣/ ١/٣٨٠ - ٣٨١ [٦٠٤٠].
٧ - رسالة في حفظ القرآن وكتابته وتعلمه: غازي خسرو / سراييفو [١٢/ ٣٥٠٥] بخط المؤلف.
٨ - **رسالة في النوافل المستحبة**: غازي خسرو / سراييفو [١٣/ ٣٥٠٥]، بخط المؤلف.
٩ - **الروض النضر فيما قيل في الخضر**: غازي خسرو / سراييفو [٧/ ٣٥٠٥].
١٠ - **سلسلة الإسناد**: دار الكتب - القاهرة (قسم حماية التراث ١/ ٢٣٤ [١٦٥ طلعت].
١١ - **شرح الأربعين حديثاً**: دار الكتب / صوفيا (op٢٤٥٦).

---

(١) سيأتي وصفها مع النسخ الأخرى.

١٢ - **شرح خلاصة النخبة في مصطلح الحديث**: دار الكتب - القاهرة (قسم حماية التراث) ١/ ٢٤٧ [١٧٦ طلعت] بخط المؤلف.

١٣ - **قلائد الدرر على نتيجة النظر**: دار الكتب الوطنية بتونس.

١٤ - **القول السديد في جواز التقليد**: غازي خسرو / سراييفو [٨ /٣٥٠٥] بخط المؤلف.

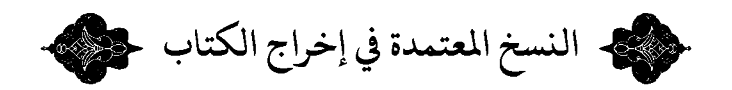
١٥ - **نتيجة النظر في علم الأثر**: في أكثر من مكان ومنها دار الكتب الوطنية بتونس.(١)

١٦- **التنكيت والافادة في تخريج أحاديث خاتمة سفر السعادة.** (٢)

١٧ - **فائدة تتعلق بغوص قدم الرسول صلى الله عليه وسلم في الحجر**: مكتبة الغازي خسرو بك.

١٨- **ثلاثيات الامام أحمد**: مكتبة الغازي خسرو بك.

١٩- **شرح دعاء ختم البخاري**: مكتبة الغازي خسرو بك.



النسخ المعتمدة في إخراج الكتاب

حصلتُ على ثلاثِ نسخٍ من الكتاب، واحدة بخَطّ المؤلف، والأخرى مقروءة عليه وهذه النّسخة (٣) قد بعثها إلى مفتي السلطنة العثمانية الشيخ عبد الله أفندي رحمه الله تعالى وهي النّسخة (أ) ونسخة (ب) وسيأتي وصفهما.

أمـا النّسخة الثالثة فقـد بعثهـا إلى الوزير مصطفى باشا وهي النّسخة (ج) وقـد جُوّد خطُّها واختصرَ في بعض المواضع، كما أنه زاد بعض الكلمات في مواضع أخرى، وقد كُتِب متنُ الخلاصة بالمداد الأحمر، وسيأتي وصفها.

---

(١) استفدته من الشيخ لطفي الزغير، من أرشيف ملتقى أهل الحديث.

(٢) الأعلام للزركلي.

(٣) التي بخطّه والمقروءة عليه.



وصف النسخ

النّسخة (أ):

وهي النّسخة الأم للكتاب وقد كُتبت بخطّ المؤلف، وفيها تغيير في بعض المواطن من تغيير عبارة أو ضرَب عليها للاختصار أو إضافة كلمة أو جملة على الحاشية اليمنى إن كان في السّطر بقيّة وإلا ففي اليسرى، هذا كله ضمن الكتاب، والذي ظهر لي من خلال المقابلة مع النّسخة (ب) أنّ المؤلف نظَر فيها أكثر من مرّة وقام بتعديل بعض المواضع.

وتمتاز هذه النّسخة بأُمور وهي: أنَّها بخطّ المؤلف كما سبقَ ذكره، وعليها حاشية أتت على جميع الكتاب، مما يجعلها كتاباً ثانياً لمن أراد أن يخرجه، كما أنَّها خلَت من التصحيف الذي وجد -وإن كان قليلًا- في النّسختين الأُخريتين المعتمدتين في إخراج الكتاب، وأيضاً خلت من السقَط وكل ذلك لأنَّها بخطّ مؤلفها.

وهذه النّسخة من محفوظات دار الكتاب - القاهرة في مصر برقم (١٧٦ طلعت) تقع في ١٨ لوحة، خطّها خطّ جيّد، وهو مقروء إلّا أنّه دقيق، في كلِّ صفحة ١٧ سطراً، وفي كلِّ سطر (٩-١٣) كلمة تقريبًا، وهي ضمن مجموع يحتوي أيضاً على متن الخلاصة وبخطّ المؤلف.

وتوجد منها نسخة مصورة في جامعة محمد بن سعود الإسلامية برقم (٦٠٤٠)، وقد حصلت عليها من طريق الشيخ الدكتور عمر السلمي جزاه الله خيراً.

ويوجد بها سقط بمقدار لوحتين ولا أدري هل التي في دار الكتب فيها نفس النقص أم أنّه حصل السقط سهواً في نسخة جامعة محمد بن سعود الاسلامية ؟!

وقد راسلتُ الشيخ عمر وأخبرني بأنَّه قد صور جميع المخطوط !

النّسخة (ب):

وهـذه النّسخة من محفوظات مكتبة الملك عبد العزيز في المدينة النبويّة، ضمـن مجموعـة الشيخ عارف حكمت مجموع رقـم: (٦٦/٨٠)، ورقمهـا التسلسلي (١٢٤٤١٣) حديث.

وقـد حصَّلتها عن طريق الأخ الشيخ عادل العوضي حفظه الله ورعاه، وتقـع هذه النّسخة في ١٦ لوحـة في كلِّ صفحـة ١٩ سطـراً، وفي كلِّ سطـر (٨ - ١١) كلمـة تقريبـاً، وخطّها واضح مقروء، وهي نسخة مقروءة على المؤلف وعليها كثير من التعليقات، وقد أدرج الناسخ التصحيحات التي صحّحها المؤلف على نسختِه - النّسخة أ - كما ذكرتُ آنفاً، إلا أن المؤلف فيما ظهر لي أضاف وحذف في بعض المواضع بعد أنْ قُرئت عليـه النّسخة (ب)، هذا وقد نسخها تلميذُ المؤلِف حامد بن السيد الشيخ يوسف، وقرأهـا على المؤلف، ولا يوجد عليها تاريخُ نسخٍ.

النّسخة (ج):

قبـل البـدء بوصـف هـذه النّسخة أودّ أنْ أُشير أنّ هـذه النّسخة هي مَن حفّزني لإخراج الكتاب، وهذه النسخة قد صُورت من مكتبة الأوقاف في الموصل قبل سرقتها، وكانت بحوزة أحد الأفاضل والذي عرضها عليَّ جزاه الله خيراً، فنظرتُ فيها فإذا هي شرحٌ لمتن الخلاصـة التي ألّفها المؤلف، وليس كما كُتِـب على طرَّة الكتاب أنَّها حاشيـة على متن النخبة، وكما أثبتها المفهرسون عفا الله عنهم أثناء فهرسة المكتبة، فقمتُ بنسخها على الحاسوب، وواجهتني بعض المواضع القليلة التي تحتاج إلى توضيح. فعزمتُ على أن أجمع نسخَها من المكتبات وأُخرجُها محققةً على أكثر من نسخة، فاتصلتُ بأكثر من شخص.

ولقيتُ تعاونـًا من الإخـوة والمشايـخ الفضـلاء وأخصّ بالذكـر: الدكتور أحمد عطيـة في جمهورية مصر الذي تكلّف بتصوير المخطوط من دار الكتب، والذي يظهر أنَّه كلّف شخصًا آخر إذ إنّه بعدَ تصويرها وإرسالها إليّ تبيّن أنَّه متنُ الخلاصة فقط، فشكرتُ لـه صنعـه واستحييتُ من إعـادة سؤالي له أن يطلب المخطوط مرة ثانيـة، وأخرجـتُ متن الخلاصـة على هـذه النّسخة، إذ إنَّها بخطِّ المؤلف، وقارنتها بنشرة الشيخ الدكتور محمد الغامدي التي نشرهـا في مجلـة كلية الدراسات الإسلاميـة والعربية للبنات، بدمنهور، العدد الرابع، الجزء الثاني، لعام ٢٠١٩م.

وهذه النّسخة - نسخة ج - قـد بعثها المؤلف إلى حضرة الوزير مصطفى باشا فقام باختصارِ بعض المواضع وسبك عبارتها وجوّدها مما يجعلُها إبرازةً ثانيـة للكتاب، وقـد أثبتُّ جميـع الفروق بينها وبين النسختَين (أ) و(ب) في حاشيـة الكتـاب، وكان بِودّي أن أخرجها بإبرازةٍ ثانيـة للكتاب، ولعل الله ييسِّر لنا الأمور فيمـا بعدُ، فاللّٰهُمَّ نسألك الإعانة والتوفيق.

نعود إلى وصـف المخطوطـة وهي نسخـة كانـت موجودة في مكتبـة الأوقاف التي في الموصل والتي صُوِّرت قبل أن يتم سرقة المكتبة بكاملها من قِبل المجاميع الإرهابية، وهي ضمن -أي المخطوطة- خزانة حسن باشا الجليلي برقم (٢٥/١٠) وهي الرسالة الأخيرة[(١)] ضمن مجموع يحوي (١٢) رسالة يقع في ١١١ لوحة، تقع رسالتنا في (١٣) لوحة في كل صفحة (١٩) سطراً، وفي كل سطر (٨-١٠) كلمات تقريباً، وخطها واضح مقروء.

---

(١) وقد عنون لها المفهرسون بـ(حاشية على نخبة الفكر). وأودّ أن أنبه أنَّ الزركلي قد أشـار في ترجمة ابن همَّـات إلى أنَّ له شرح على نخبـة الفكر والذي يظهـر -والله أعلـم- أنَّه وهْـمٌ لأن ابن همَّـات شرحَ متن الخلاصـة الذي انتخبه من نخبة الفكر, ينظر الأعلام (٩١/٦).

قـد كُتـب متن الخلاصـة بلون مغايـر عن الشرح، وعندما قابلتها مع متن الخلاصـة المخطوط والذي حقّقه الدكتور محمد الغامدي كان متطابقاً إلا في مواضـع قليلة، وقد أشرت إليها في الحاشية.

عملي في الكتاب

- نسختُ الكتاب على الحاسوب ثم راجعته على النسخ الثلاثة ومتن الخلاصة، أثبتُ الفروق بين النّسخ الثلاثة, وميَّزتُ متن الخلاصـة عن الشرح بلون مغاير كما فعـل النّاسخَ في نسخةِ (ج) أمّا النّسخة (ب) فقد أشارَ بخطٍّ أحمرَ فوق كلماتِ المتن.

- ترجمتُ للمؤلف بترجمة وجيزة.

- قدمتُ بين يدي الكتاب بمتن الخلاصة التي ألّفها المصنِّف وقام بشرحها في كتابنا هذا، واعتمدتُ على نسخةٍ بخطِّ المؤلف ونسخٍ أخرى، واستأنستُ بطبعة الدكتور محمد الغامدي جزاه الله خيراً.

صور المخطوطات



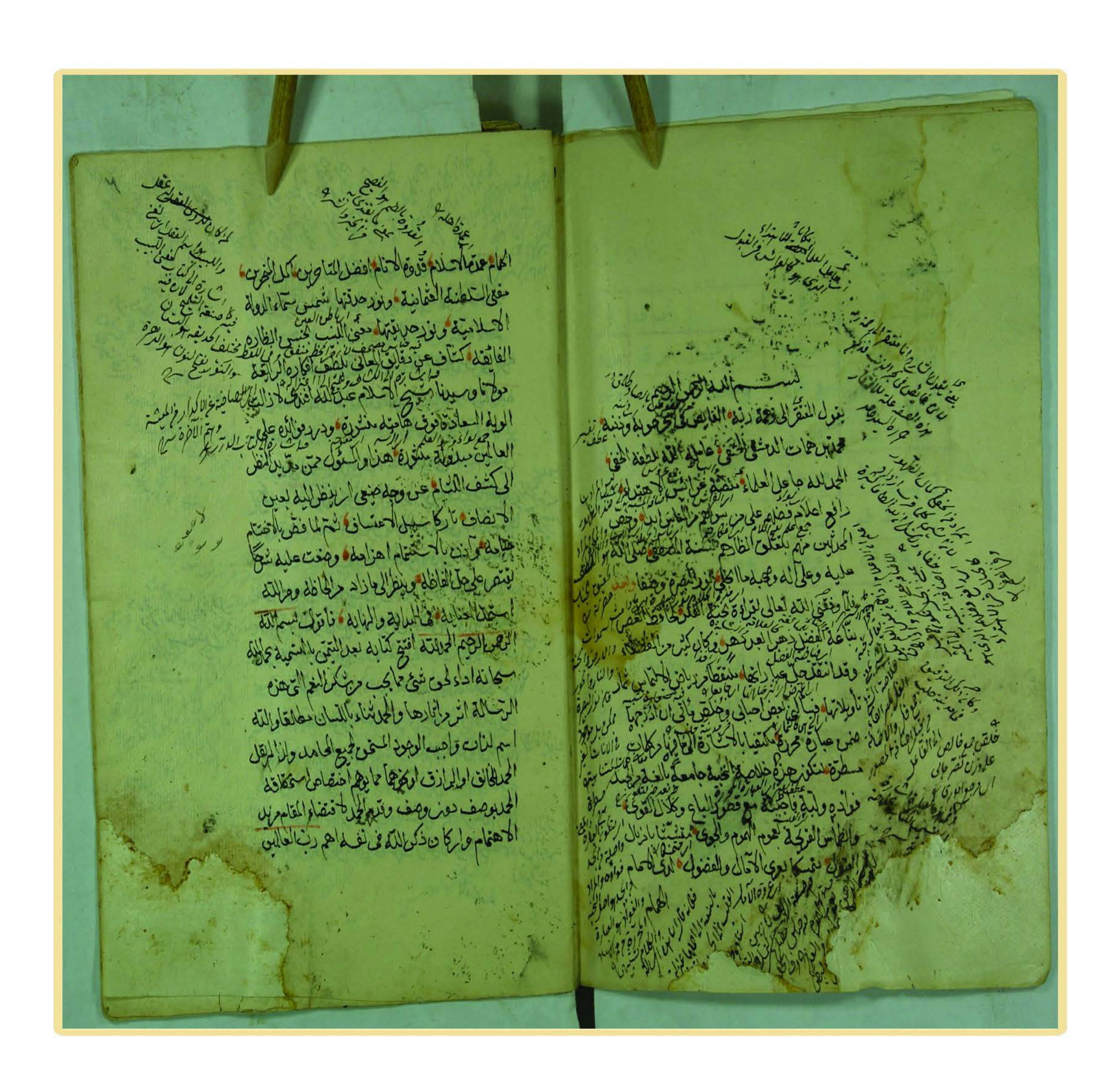
اللوحة الأولى من النسخة (أ)

صور المخطوطات

عن أبي عبد الله محمد بن يوسف الفربري عن مؤلف الصحيح استاذ
الأستاذين قدوة المحدثين أمير المؤمنين في الحديث أبي عبد الله
محمد بن اسمعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن بردزبة بموحدة مفتوحة
ثم راء ساكنة ثم دال مهملة مكسورة ثم زاي ساكنة ثم موحدة مفتوحة
ثم هاء ومعناه الزراع وضبطه بعض المحققين من أهل الحديث
بذدزبة بمثناة تحتية مفتوحة ثم دال مهملة بين زايين [illegible]
ثم سند ما اليه باربعة عشر راويا وان ضم اليه طريق ثلاثي
من ثلاثيات البخاري وهو ما عدد رواته ثلاثة تتصل سندنا بالنبي
صلى الله عليه وسلم رحمه الله تعالى وحشرني [illegible] بسبعة
عشر راويا وهو أعلى سند لنا في الحديث من جملة طرق تشرفنا
بالعبور فيها والانتظام مع من ينتسب اليها والحمد لله أولا وآخرا
باطنا وظاهرا لا نحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وأنا
سائل ممن اطلع على هذه الرسالة أن يسبل عليها ثوب الاغماض
ويحجم عنها خيل البحث والاعتراض ويصلح ما زل فيه القدم
أو طغيان القلم أو يرجع فيه الى فهمه ليستقيم اذ كم من عائب
قولا صحيحا وآفته من الفهم السقيم وأن يدعو لي ولوالدي
ومشايخي بالمغفرة والفوز في الآخرة والحمد لله رب العالمين

اللوحة الأخيرة من النسخة (أ)

صور المخطوطات



اللوحة الأولى من النسخة (ب)

صور المخطوطات

اللوحة الأخيرة من النسخة (ب)



صور المخطوطات

بسم الله الرحمن الرحيم
يقول المفتقر الى رحمة ربه . الغائص في بحر حوبه وذنبه
محمد بن حيات الدمشقي الحنفي . عامله الله بلطفه الخفي .
الحمد لله جاعل العلماء منصة عرائس الاهتداء . رافع
اعلام فضلهم على من سواهم من الناس ابدا . وخص
المحدثين منهم بتعلق انظارهم بسنة المصطفى صلى الله
عليه وعلى اله وصحبه ما انجلى نور البصيرة وصفا اما بعد
فلما وفقني الله تعالى لقراءة نخبة الفكر لحافظ العصر
نابغة الفضل دهرا بعد دهر . وكان كثير من الفضلاء
قد انتقد جل عباراتها ملتقطا من رياض الالتماس ثمار
تاويلاتها فسألني بعض احبابي وخلص ما بي ان
ادرجها ضمن عبارة محررة مكتفيا بالاشارة الى ما فيها
من كلمات مسطرة لتكون هذه خلاصة النخبة جامعة
بالغة من الجسد فؤاده ولبه فاجبته مع قصور الباع
وكلال القوى . وانطماس القريحة بهجوم الهموم والجوى
متشبثا باذيال القبول . متمسكا بعرى الامال والفضول
لدى تحفة دهره وعصره . ونخبة اعيان مصره . من عقدت
على كرم اخلاقه الخناصر وجرت في سكة سعادته الخواطر
علت على هامته الهيبة الصمدانية . وتزينت بوجوده
عروس

اللوحة الأولى من النسخة (ج)

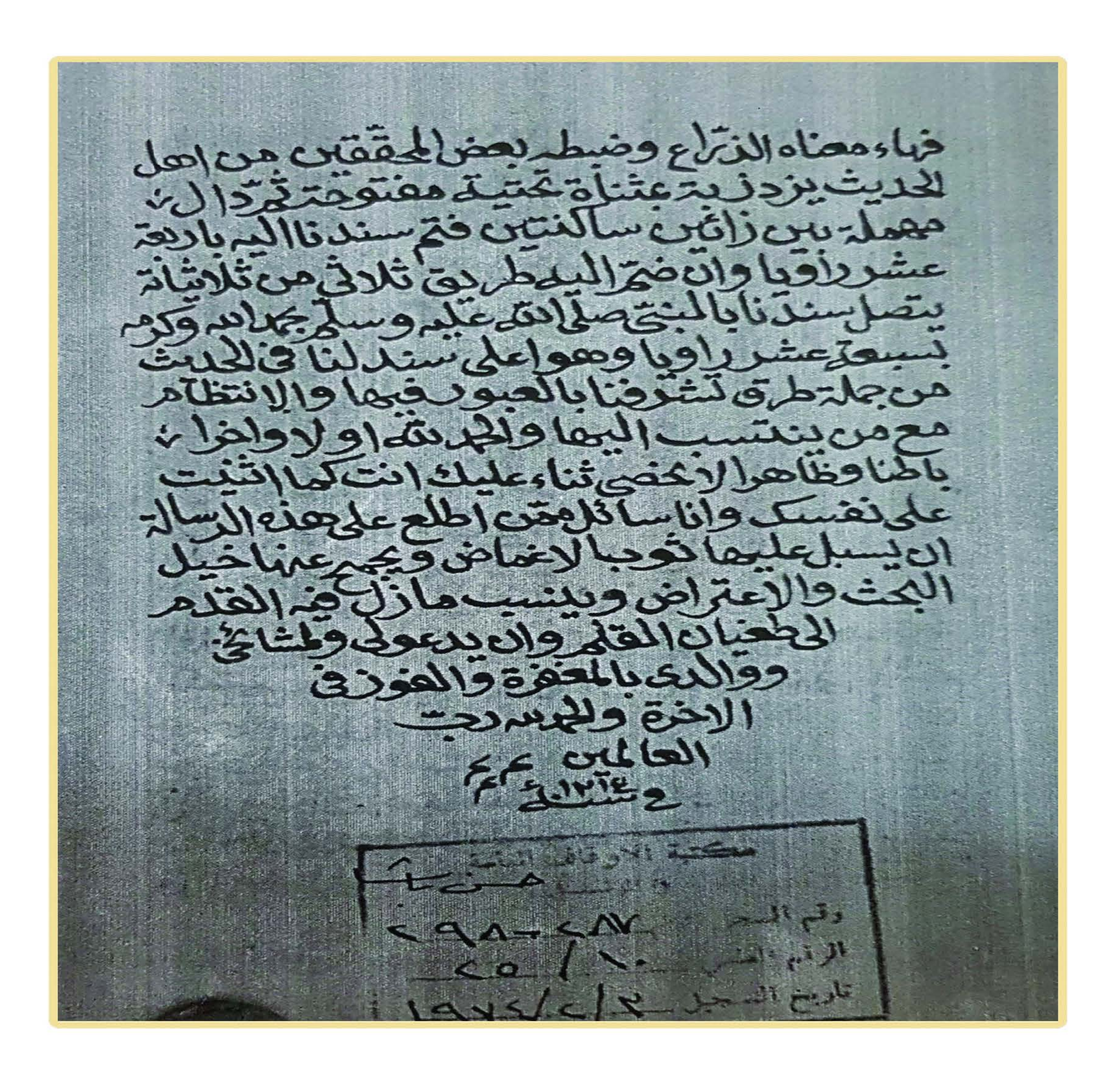


صور المخطوطات

أخرى ولا يشترط في الصحيح أن يكون عزيزا خلافا للجبائي وما
القاضي أبو بكر بن العربي بأنه شرط البخاري مدفوع بأول
حديث مذكور فيه والقسم الثالث غريب وهو ما انفرد
بروايته واحد في أي موضع من السند وهذه الثلاثة
مقبولة تارة أو مردودة تارة أخرى لعدم القطع بصدق
مخبرها بخلاف المتواتر فلافادته القطع لا يكون إلا
مقبولا والغريب المذكور في التقسيم فرد أي قسمان
فرد مطلق وفرد نسبي لأن التفرد إن كان في أصل السند
وهو التابعي فالأول وإلا فالثاني فإن رواه أي الفرد
النسبي خبر غيره لفظا فذلك الغير تابع بكسر الموحدة
وإن وافقه معنى فشاهد والمتابعة قسمان تامة وقاصرة
فإن حصلت للراوي نفسه فالتامة أو للشيخ فمن
فوقه فالقاصرة ويستفاد منهما التقوية وتنتفي بها
الفردية وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس
وخص في الأصل المتابعة بما هو من رواية ذلك الصحابي
والشاهد بما هو من رواية صحابي آخر سواء اتحد
اللفظ أم لا وما ذكرته مذهب قوم منهم العراقي و
اخترته لكونه أقرب إلى الضبط والأمر فيه سهل واستقراء
ذلك المتابع أو الشاهد أي طلبه من الجوامع والمسانيد
والأجزاء

صفحة أخرى من النسخة (ج)

صور المخطوطات



فهذا معناه الرزاع وضبط بعض المحققين من اهل
الحديث يزدزية عشناة تحتية مفتوحة ثم دال
مهملة بين زائين ساكنتين فتم سندنا اليه باربعة
عشر راويا وان ضم اليه طريق ثلاثي من ثلاثيات
يتصل سندنا بالنبي صلى الله عليه وسلم بحمد الله وكرمه
بسبعة عشر راويا وهو اعلى سند لنا في الحديث
من جملة طرق تشرفنا بالعبور فيها والانتظام
مع من ينتسب اليها والحمد لله اولا واخرا
باطنا وظاهرا لا نحصي ثناء عليك انت كما اثنيت
على نفسك وانا سائل ممن اطلع على هذه الرسالة
ان يسبل عليها ثوب الاغماض ويحجم عنها خيل
البحث والاعتراض ويستر ما زل فيه القدم
الى طغيان القلم وان يدعو لي ولمشايخي
ووالدي بالمغفرة والفوز في
الاخرة والحمد لله رب
العالمين
٤ شعبان ١٣١٤

اللوحة الأخيرة من النسخة (ج)

صور المخطوطات

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين
وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد فالخبر إن أفاد العلم الضروري
فمتواتر وإلا فآحاد مشهور وعزيز وغريب مقبولة أو مردودة
والغريب فرد إن مطلق ونسبي فإن وافقه غيره لفظا فتابع ومعنى
فشاهد واستقراء ذلك اعتبار والمقبول صحيح لذاته ولغيره
والحسن كذلك وجمعهما للتردد أو تعدد الإسناد فإن ورد بلا
معارض فمحكم أو به وأمكن الجمع فمختلف الحديث أو لا وثبت المتأخر
فناسخ ومنسوخ أو لا فالترجيح ثم التوقف ومن خالف
الأرجح غيره محفوظ وشاذ ومع ضعفه الغير معروف ومنكر
والمردود لسقط أو طعن والأول إن كان من أول الإسناد فمعلق
أو من آخره فالمرسل أو وسطه فباثنين فصاعدا مع التوالي
فالمعضل وإلا فالمنقطع وخبر من سمع ما لم يسمع بصيغة تحتمل
السماع كقال فمدلس ومن لم يسمع فمرسل خفي ويندرج في
الطعن الموضوع لكذب الراوي والمتروك لتهمته به والمنكر
لفحش غلطه أو غفلته أو فسقه والمعلل لوهمه ومدرج
الإسناد أو المتن والمقلوب والمزيد في متصل الأسانيد
والمضطرب

الصفحة الأولى من متن الخلاصة

صور المخطوطات

والمعضل زاده في شرحه

والمضطرب والمصحف والمحرف لمخالفته والمبهم ومجهول
العين والمستور لجهالته والشاذ على رأي لسوء
حفظه ان لازمه والمختلط لو طارئا ثم البدعة بمكفر
ضرورتها العلوم الدين لا يقبل صاحبها وكذا بمفسق
سوي على المختار ومتابعة المعتبر لهذه وتم تصير الحديث
حسنا ثم الحديث ان انتهى سنده الى النبي صلى الله عليه
وسلم فمرفوع او الى الصحابي فموقوف او الى التابعي فمن بعده
فمقطوع والمسند ما اتصل سنده فان قل
بالنسبة الى النبي صلى الله عليه وسلم فالعلو المطلق او الى فالنسبي
ومنه الموافقة والبدل والمساواة والمصافحة ولكل علو
نزول ثم الراوي والمروي عنه ان اشتركا في امر كالسن
فالاقران وان روى كل منهما فالمدبج وعكسه دونه فالاكابر
عن الاصاغر وان تقدم موت احد المشتركين عن
شيخ فالسابق واللاحق وان اتفق الرواة على امر
كصيغ الاداء فالمسلسل وهي سمعت وحدثني ثم اخبرني
وقرأت عليه ثم قرئ عليه وانا اسمع ثم انبأني ثم ناولني
ثم شافهني ثم كتب الي ثم عن ونحوها واولها اصرحها

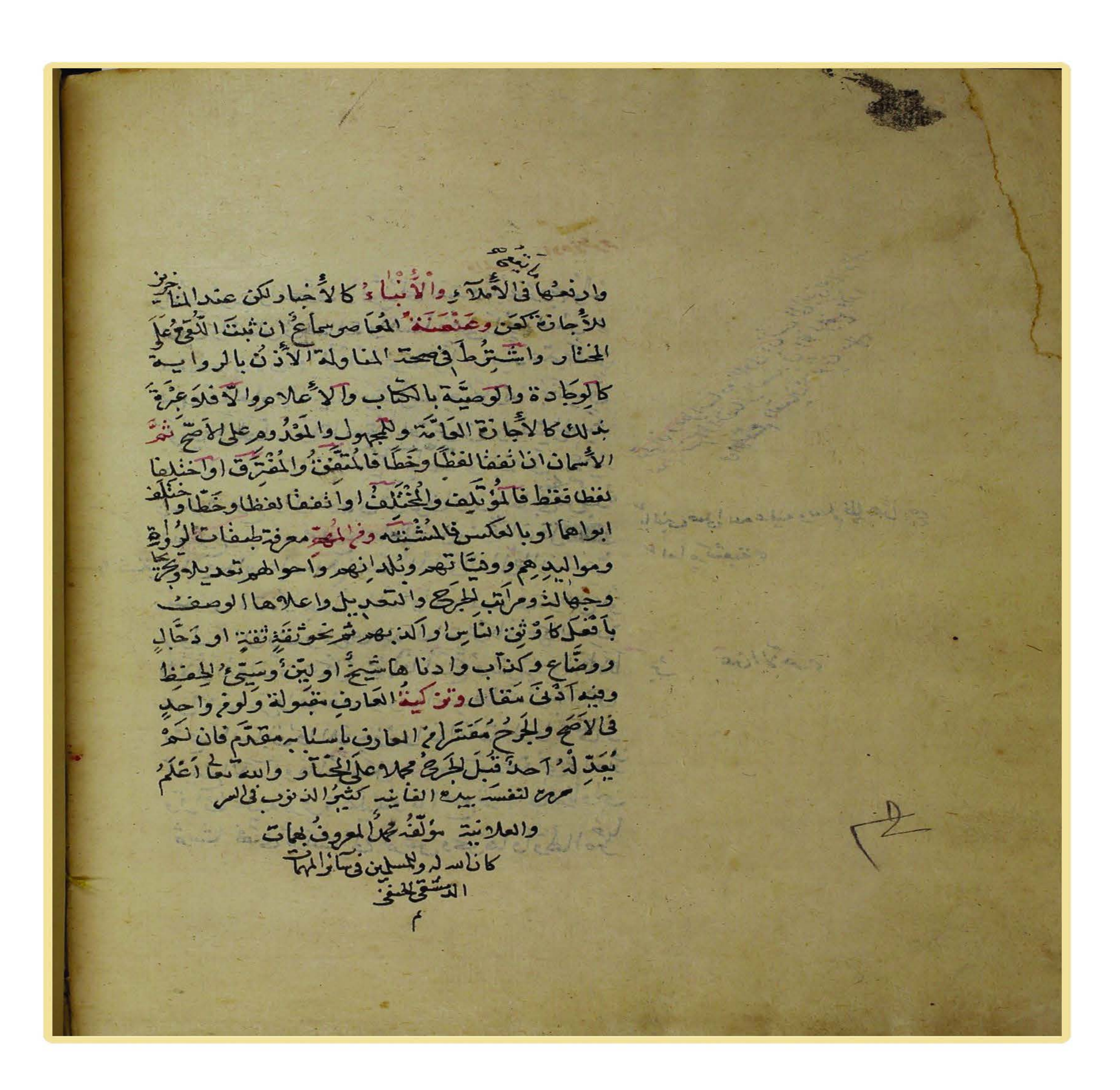
بالنبي صلى الله عليه وسلم ظاهرا صح

امام كشعبة صح

بن — عن الآخر

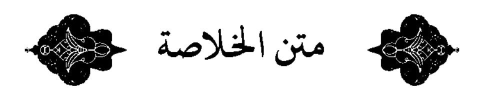
الصفحة الثانية من متن الخلاصة

صور المخطوطات



وارفعها في الإملاء والأنباء كالأخبار لكن عند المتأخرين
للإجازة كعن وعنعنة المعاصر سماع إن ثبت التلاقي على
المختار واشترط في صحة المناولة الإذن بالرواية
كالوجادة والوصية بالكتاب والإعلام وإلا فلا عبرة
بذلك كالإجازة العامة وللمجهول وللمعدوم على الأصح ثم
الأسماء إن اتفقا لفظًا وخطًا فالمتفق والمفترق أو اختلفا
لفظًا فقط فالمؤتلف والمختلف أو اتفقا لفظًا وخطًا واختلف
أبواهما أو بالعكس فالمتشابه ومن المهم معرفة طبقات الرواة
ومواليدهم ووفياتهم وبلدانهم وأحوالهم تعديلًا وجرحًا
وجهالة ومراتب الجرح والتعديل وأعلاها الوصف
بأفعل كأوثق الناس وأكذبهم ثم نحو ثقة ثقة أو دجال
ووضاع وكذاب وأدناها شيخ أو لين وسيئ الحفظ
وفيه أدنى مقال وتزكية العارف مقبولة ولو من واحد
في الأصح والجرح مفسرًا من العارف بأسبابه مقدم فإن لم
يعدله أحد قبل الجرح مجملًا على المختار والله تعالى أعلم
حرره لنفسه بيده الفانية كثير الذنوب في السر
والعلانية مؤلفه محمد المعروف بحمات
كان الله له وللمسلمين في سائر المهمات
الدمشقي الحنفي
م

الصفحة الأخيرة من متن الخلاصة



متن الخلاصة

بِسْمِ الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أَمَّا بعدُ: فالخبرُ إنْ أفادَ العلمَ الضروريَّ **فمتواتر**، وإلا **فآحادٌ**: **مشهورٌ**، **وعزيزٌ**، **وغريبٌ**، **مقبولةٌ** أو **مردودةٌ**.

والغريب فردان: **مطلقٌ** و**نسبيٌ**، فإنْ وافقه غيرهُ لفظاً **فمتابَعٌ**، ومعنىً **فشاهدٌ**، واستقراءُ ذلك **اعتبارٌ**.

والمقبولُ صحيح لذاته ولغيره، **والحسَنُ** كذلك، وجمعُهما للتردُّدِ أو تعدُّد الإسناد. فإنْ وردَ بلا معارضٍ **فمحكم** وبه، وأمكن الجمع **فمختلَف الحديث**، أو لا، وثبتَ المُتأخرُ **فناسخٌ** و**منسوخٌ**، أو لا، **فالترجيح**، ثم **التوقف**.
ومتى خالفَ الأَرجحُ غيرهُ **فمحفوظٌ** و**شاذٌ**. ومع ضعفِ الغير معروف **ومُنكَر**.

والمردود لسقطٍ أو طعنٍ. والأول إن كان من أول الإسناد **فالمعلَّق**، أو من آخره **فالمُرسل**، أو وسطِهِ مثلاً فباثنين فصاعداً مع التوالي، **فالمُعضل** وإلا **فالمُنقطع**.

وخبر مَن سَمِعَ ما لم يسمع بصيغة تَحتمل السماع كقال: **فمدلَّس**، ومن لم يسمع: **فمرسلٌ خفيٌّ**.

ويندرج في الطعـن **الموضوعُ** لكذِبِ الراوي، **والمتروكُ** لتُهمتِـه بـه، **والمنكرُ** لفُحشِ غَلطِهِ، أو غَفلتِه، أو فِسقِه، **والمُعَلَّل** لوهَمِهِ، **ومُدرجُ** الإسنادِ أو المتنِ، **والمقلوبُ**، **والمزيدُ في متصِـل الأسانيـد**، **والمضطـربُ**، **والمصحَّف**، **والمحـرَّفُ** لمخالفتـه، والمبهـمُ،[1] **ومجهولُ العين**، والمستورُ[2] لجهالتِه، **والشاذُ** -على رأيٍ- لسوءِ حفظه إن لازمًا، **والمختلط** لو طارئًا، ثم **البدعـة** بمُكفِّرٍ ضروريّ العلم من الدين، لا يُقبـلُ صاحِبُها، وكـذا بمفسِّقٍ مُؤَيَّـد على المختار.

ومتابعةُ المعتبَر لمَن دونه تصيِّرُ الحديثَ حسنًا.

ثمّ الحديث إنْ انتهى سنده إلى النبي صلى الله عليه وسلم **فمرفوع**، أو إلى الصحابي فقط **فموقوف**، أو إلى التابعي فقط فمَن بعده **فمقطوع**.

والمسنـد ما اتصـل سنده بالنبي صلى الله عليه وسلم ظاهراً، فإن قـلَّ بالنسبـة إلى النبي صلى الله عليـه وسلم **فالعلو المطلق**، وإلى إمامٍ كشعبـة **فالنسبيّ**، ومنـه **الموافقـةُ والبدلُ والمساواةُ والمصافحةُ**، ولكلِّ علوٍّ نُزولٌ.

ثم الراوي والمروي عنه إن اشتركا في أمر؛ كالسِنِّ: **فالأقرانُ**.

وإن روى كلٌّ منهمـا عن الآخـر **فالمدبَّـجُ**، وعمـن دونـه **فالأكابـرُ عن الأصاغـر**،

---

(١) زاد المؤلـف: المهمـل ووضعها فوق المبهـم بمِدادٍ أحمر وقال: والمهمـل زاده في شرحـه -أي الحافـظ ابن حجر في نزهة النظر-. ولم يشرحه ابن همَّات في شرحه على الخلاصة!

(٢) سقطت من نسخة الدكتور محمد الغامدي مع أنها مثبتة في نسخة المؤلف.

وإنْ تقـدَّم موتُ أحـد الشريكين عن شيـخ: **فالسابقُ واللاحقُ**، وإنْ اتفـق الرواة على أمر -كصيغ الأداءِ - **فالمسلسل**، وهي: **سمعتُ، وحدثني**، ثم **أخبرني**، **وقرأتُ عليـه**، ثم **قُرِءَ عليـه وأنا أسمع**، ثم **أنبأني**، ثم **ناولني**، ثم **شافهَني**، ثم **كَتـب إليَّ**، ثم **عن**، **ونحوها**، وأوَّلها أصرحُها. وأرفعُها: ما يقع في **الإملاء**.

والإنبـاء كالإخبار، لكن عنـد المتأخريـن للإجازة كعن، **وعَنعَنَة** المعاصر سماعٌ - إن ثبتَ اللُّقيُّ - على المختار.

واشتُرِط في صحـة **المناولة** الإذنُ بالرواية **كالوِجَادة**، **والوصيـة** بالكتاب، **والإعـلام**، وإلا فلا عبرةَ بذلك **كالإجازة** العامة وللمجهول والمعدُوم على الأصح.

ثـم الاسمـان إنْ اتفقـا لفظـًا وخطّـًا **فالمتَّفِـقُ والمفتـرِق**، أو اختلفـا لفظـًا فقـط **فالمؤتلِف والمختلِفُ**، أو اتفقـا لفظـًا وخطّـًا واختلَف أبواهما أو بالعكس **فالمُشتبِه**.

ومن **المهـمّ** معرفـة طبقات الرواة، ومواليدهم، ووفياتهم وبلدانهم وأحوالهم تعديلاً وتجريحاً وجهالةً.

ومراتب الجرح والتعديل، وأعلاهـا: الوصـف **بأفعَـل**؛ كأوثق الناسِ، أو أكذبهـم، ثـم نحو **ثقةٍ ثقةٍ**، أو: **دجّالٍ** ووضّاع وكذّاب، وأدناها: **شيخٌ** أو **ليّنٌ**، **وسيّءُ الحفظِ**، وفيـه أدنى مقال.

وتزكية العارفِ مقبولة، ولو من واحدٍ في الأصح.

والجرح مفسراً من العارف بأسبابــه مقدَّم، فإنْ لم يُعَدِّلــهُ أحدٌ قُبــل الجرحُ مجملاً على المختار.

والله تعالى أعلم

حرّه لنفسِه بيدِه الفانية كثير الذنوبِ في السِّرِ والعلانية مؤلفه محمدٌ المعروف بهمَّات - كان الله له وللمسلمين في سائر المهمات - الدمشقي الحنفي.

شَرحُ ابْنِ هَمَّاتٍ الدِّمَشْقِيِّ
عَلى خُلاصَةِ النُّخْبَةِ

بِسْمِ اللهِ الرحمن الرحيـم

يقول المفتقرُ إلى رحمةِ ربِّـه، الغائص في بحرِ حَوبِـه وذنبه محمدُ بن همَّات الدمشقيّ الحنفيّ، عامله اللهُ بلطفِه الخفيّ:

الحمدُ لله جاعل العلماءِ منصة عرائس الاهتداء، رافع أعلام فضلهم على مَن سواهم من الناس أبداً، وخـصَّ المحدِّثين منهم بتعلُّق أنظارهم بسنة المصطفى، صلى الله عليـه وعلى آله وصحبه وسلم ما انجلى نور البصيرة وصفا، وبعدُ:

فلمَّا وفقني الله تعالى لقراءة "**نخبة الفكر**" لحافظ العصر نبَّاعـة الفضـل دهرًا بعـد دهـرٍ، وكان كثير مِن الفضـلاء قـد انتقـد جُلَّ عباراتها، ملتقطاً من رياض الالتمـاس ثمـار تأويلاتها، فسألني بعـض أحبابي وخُلَّـص ما بي أن أدرجها ضمـن عبـارة محررة، مكتفياً بالإشارة إلى ما فيها من كلمات مسطَّرة، لتكون هذه **خلاصة النخبة** جامعة بالغة من الجسدِ فؤاده ولبَّه، فأجبتُـه مع قصورِ الباعِ وكلالِ القوى وانطماس القريحة بعموم الهمـوم والجوى، متشبثاً بأذيال القبـول متمسكاً بعرى الآمال والفضـول، (لدى الإمام الهمـام، عمدة الإسلام، قدوة الأنام، أفضل المتأخرين، أكمل المتبحرين، مفتي السلطنة العثمـانيـــة، ونـور حدَقَتِـهـا، شمـس سمـاء الدولـة الإسلاميـــة، ونـور حديقتـهـا، مغني اللبيب بحسن أنظاره الفائقـة، كشاف عن دقائق المعاني بلطيف أفكاره الرائقـة،

مولانا وسيدنا شيخ الإسلام عبد الله أفندي، لا زالت ألوية السعادة فوق هامته منشوره، ودرر فوائده على العالمين مبذولة منثورة.[١]

هذا والمسؤول ممَّن مدَّ يد النظر إلى كشف اللثام عن وجـه صنيعي أن ينظر إليـه بعين الإنصاف، تاركاً سبيل الاعتساف، ثم لمَّا فضّ بالاختتام ختامُه، وأذن بالاستتمـام انصرامُـه،[٢] وضعتُ عليه شرحاً يقتصر على حلِّ ألفاظـه، وينظر إلى ما زاد من إلحاظـه، ومِن اللهِ أستمِدُّ العناية في البداية والنهاية، فأقول:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله افْتتحَ كتابَـهُ بعـدَ التيمُّنِ بالتسميـةِ بحمـدِ الله سبحانَـه أداءً لحـقِّ شيءٍ مما يجـبُ مِن شُكر النِّعَـم التي هذه الرسالة أثـرٌ من آثـارهـا، **والحمد** ثناءٌ باللسان مطلقاً، **والله** اسمٌ للذات الواجب الوجود المستحـق لجميع المحامد ولذا لم يقل: الحمـد للخالق أو الرزاق أو نحوهما مما يوهـم اختصاص استحقاقـه الحمد بوصـفٍ دون وصـفٍ، وقـدَّم الحمـد لاقتضاء المقام مزيـدَ الاهتمام، وإن كان ذِكر الله في نفسه أهمّ.

(١) جاء في نسخة (ج) ما يلي: لدى تحفة دهره وعصره، ونخبة أعيان مصره، مَن عُقدت على كرم أخلاقه الخناصر، وجبرت في سدة سعادته الخواطر، علت على هامته الهيبة الصمدانية، وتزينت بوجوده عروس الدولة العثمانية، ملك زمام فضيلتَي العلم والسياسة، فسلَك مسالك السلف في التحلي بحلّتي الحلم والرياسة:

كَرِيـمٌ مَتَى أمْدَحـهُ وَالوَرَى *** مَعِي وَإِذَا مَـا لُمْتُـهُ لُمْتُـهُ وَحْـدِي

حضرة من أنامَ الأنام بظل حمايته، وأنار أعلام الفضل بعالي همته وعنايته، سابق أقرانه في ميدان كماله وجدّه، فسبق جواد مجده بصادق جوده وجـدّه، حوى درر محاسن الفضلاء فلم يبـق لغيره نصيب، وطوى حبر نفائس أنفـاس الأذكيـاء فكان العمـدة لكل أديـب ولبيـب، الوزيـر الكبيـر، العادم النظيـر، حضـرة مصطفى باشـا، بلّغه الله ما يشاء، إنه عليم قدير وبالإجابة جدير.

(٢) في نسخة (ج) : انصرافه وانصرامه. وفي نسخة (ب) : انهزامه.

رب العالمين مالكُهم بالحفظ والتربية، **والصلاة** من الله رحمة، **والسلام** بمعنى الأمان أو التحيّة، وإنما جمع بينهما خروجاً من خلافِ مَن كرِهَ إفراد أحدهما، **على سيد المرسلين** لقولهِ صلى الله عليه وسلم: أَنا سيد ولد آدم، **وعلى آله** هم في هذا المقام كلّ مؤمِن تقي، لقولهِ صلى الله عليه وسلم: آل محمد كلّ مؤمن تقي، وعليه فقوله: **وصحبه** من عطف الخاص على العام للاهتمام، والصحب بمعنى الصحابي مَن لقي النبي[1] صلى الله عليه وسلم مؤمناً به ومات على الإسلام، **أجمعين** تأكيد، أمّا هذه يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى أسلوب آخر، ولتضمّنها معنى الشرط زيدت الفاء في جوابها غالباً، والأصل: مهما يكن من شيء، **بعد** أي بعد التسمية والحمد والصلاة، فأقول: **الخَبَر** عند علماء هذا الفن مرادف للحديث، وقيل: الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، والخبر عن غيره، ولذا قيل لمن يشتغل بالتواريخ ونحوها أخباري، ولمن يشتغل بالسنة النبوية محدِّث، **إن أفاد العلم الضروري** وهو ما يضطر إليه الإنسان بحيث لا يمكنه دفعه سواء كان معه أهلية النظر أم لا، **فالخبر المتواتر** وهو ما رواه كثيرون تحيلُ العادة تواطؤ مثلِهم على الكذب عن مثلِهم مِن الابتداء إلى الانتهاء مشاهدةً أو سماعاً وهو في الأحاديث كثير، وما ذكره ابن الصلاح من حصره في حديث " **مَن كذب عليَّ** " وما ادَّعاه غيره من العدَم فشيءٌ نشأ عن قلّة اطلاعٍ على كثرةِ الطرُق وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لإبعاد العادة تواطؤَهم على الكذب أو حصوله منهم اتفاقًا، **وإلا** بأن أفاد الظن أو العلم النظري بالقرائن **فالخبر آحادٌ** وَخبرُ واحِدٍ وهو ثلاثة أقسام: **مشهور** بالمعنى الأخصّ وهو ما رواه ثلاثة فصاعداً، بحيث لم يفِد العلم الضروري، وإلا كان **متواتراً** وقد يُطلق على ما اشتهر على الألسنة فيشمل ما له إسناد واحد فصاعداً، بل ما لا يوجد له إسناد أصلاً.

---

(١) في نسخة (ب) : اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم.

وإنّما أسقطتُ **المستفيضَ** لأنّه ليس من مباحث هذا الفن، **وعزيز** وهو أن يرويه اثنان فصاعداً في كل طبقاته بحيث لم ينقص عن الاثنين، وإلا فلو وُجد التفرّد في طبقة صار **غريباً** سُمِّي به إما لقلّة وجوده وإما لكونه عزَّ أي قويَّ بمجيئه من طريق أُخرى ولا يُشترط في الصحيح أن يكون عزيزاً خلافاً للجبّائي وما ادَّعاه[1] القاضي أبو بكر ابن العربيّ بأنَّهُ شرط البخاري مدفوعٌ بأوّل حديثٍ مذكور فيه، والقسم الثالث: **غريب** وهو ما تفرّد بروايته واحد في أيّ موضعٍ من السّند، وهذه الثلاثة **مقبولة** تارة أو **مردودة** تارةً أخرى لعدم القطع بصدق مخبرها بخلاف قسم[2] المتواترفلإفادته القطع لايكون إلا مقبولاً، **والغريب** المذكور في التقسيم **فردان** أي قسمان: فرد **مطلق**، وفرد **نسبيّ** إن كان في أصل السنَد وهو التابعي[3] فالأول وإلا فالثاني، **فإن وافقه** أي الفرد النسبيّ خبر **غيره لفظاً** فذلك الغير **مُتَابِع** بكسر الموحدة وإن وافقه **معنى فشاهدٌ**، والمتابعة قسمان: تَّامَّة وقاصرة، فإن حصلت للراوي نفسه فالتَّامَّة، أو لشيخه فَمن فوقه فالقَاصِرة، ويستفاد منها التقوية وتنتفي بها الفردية، وقد تطلق المتابعة على الشَّاهد وبالعكس، وخُصَّ في الأصل المتابعة بما هو من رواية ذلك الصحابي، والشاهد بما هو من رواية صحابي آخر سواء اتَّحد اللفظ أم لا، وما ذكرته مذهب قوم منهم **العراقي**، وإنما[4] اخترته لكونه أقربَ للضبط[5] والأمر فيه سهل، **واستقراء ذلك** المتابع أو الشاهد أي طلبه من الجوامع والمسانيد والأجزاء **اعتِبَار** أي يُسمَّى بذلك.

---

(١) سقطت من نسخ (ج).

(٢) سقطت من نسخ (ج).

(٣) يعني طرفه الذي فيه الصحابي، وهو التابعي، لا الصحابي؛ لأن المقصود ما يترتب عليه من القبول والرد والصحابة كلهم عدول. اهـ من شرح ألفية السيوطي للشيخ العلامة محمد الإتيوبي - رحمه الله تعالى -.

(٤) سقطت من نسخ (ج).

(٥) في نسخة (ج) : إلى الضبط.

والمقبول من الآحاد أقسام، لأنَّه إما أن يشتمل على أعلى صفات القَبول من العدالـة والضَّبط واتصال السند وعدم العلَّة والشذوذ أو لا، **فالأول صحيح لذاته**، والثاني إن وجد ما يجبرُ قصـوره ككثرة الطرق فهو **صحيح لغيره**، وحيث لا جبرَ فهو **الحسَن لذاته**، وإن قامت قرينة ترجّح قبول المستور مثلاً[١] فهو **الحسَن لغيره**، وإلى هذين القسمَين الإشارة بقوله **والحسن كذلك** أي كالصحيح في التقسيم، **وجمعهما** أي الصحيح والحسن في حديث كقول الترمذي: "حديث حسن صحيح" إما **للتردد في** حال الناقل هـل اجتمعـت فيـه شروط الصحة أو قَصُرَ عنها لأن تردد أئمة الحديـث في حال ناقله اقتضى للمجتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين فيقال فيـه حسَن باعتبار قومٍ، صحيحٌ باعتبار آخَرين، غايتـهُ أنَّه حَذَفَ منه حرف التردد، وكان حقّه أن يقال فيـه حسن أو صحيح، وعلى هذا فما قيل فيـه: حسنٌ صحيحٌ دون ما قيـل فيـه: صحيح، إذ الجزم أقوى من التردد، وهذا حيـث تفرد الراوي[٢] بتلك الروايـة وإلا فمتى تعدد فوصف الحديث بهما معاً يكون باعتبار إسنادين أحدهما صحيح والآخر حسن، وهو معنى قوله " أو جمعهما " لأجل **تعدد الإسناد** وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه[٣] صحيح فقط ثم شرع في تقسيم آخر للمقبول فقال: **فإن ورد بلا معارض** أي بلا خبر يضادُّه فهو خبرٌ **محكم** يُعمـل بـه بلا شبهـة، وأمثلتـه كثيرة، وإن ورد به أي إن وُجِـد خبرٌ يضادّه **وأمكن الجمع** بينهما **فمختلف الحديث** أي فيسمَّى بـه لاختـلاف المدلـول ظاهراً، ومثَّـلَ لـه ابن الصـلاح بحديـث: "لا عـدوى ولا طيرة"، مع حديـث: "فِـرَّ مـن المجـذوم فـراركَ مـن الأسـد"، وكلاهما في الصحيح، وظاهرهما التعارض.

---

(١) زيادة من نسخة (ج).

(٢) في نسخة (ج) : وهذا حيث التفرد بتلك ...

(٣) في نسخة (ب) : حسن.

وأحسن وجوه الجمع أن يقال: إنَّ نفيه صلى الله عليه وسلم للعدوى باقٍ على عمومه، وقد صح قوله صلى الله عليه وسلم: "لا يعدي شيء شيئاً"، والأمرُ بالفرار من المجذوم من باب سدِّ الذرائع، لئلا يتفق للشخص الذي يخالط شيئاً من ذلك بتقدير الله ابتداءً فيظن أن ذلك بسبب مخالطته فيعتقد صحة العدوى فيقع في الحرج فأمر بتجنبه حسماً للمادة، أو كان **لا** يمكن الجمع **وثبت المتأخر** فالمتأخّر **ناسخ والآخر منسوخ** والنسخ رفعُ حكمٍ شرعي بدليلٍ شرعيٍّ متأخرٍ عنه، والناسخ ما دلّ على الرفع المذكور [والنسخ يُعرف بأمورٍ أصرحها النَّص كحديث: (كنت)[١] نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها، ومنها قولُ الصحابي كان آخر الأمرين كذا، ومنها التاريخ وهو كثير، وليس منها ما يرويه الصحابي المتأخر الإسلام معارضاً لما يرويه المتقدم؛ لاحتمال سماعه من أقدم من المتقدم إلا أن يصرح بسماعه له من النبي صلى الله عليه وسلم بشرط أن لا يكون تحمل عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً قبل إسلامه، وأما الإجماع فليس بناسخ بل يدلّ عليه][٢] أو كان **لا** يمكن الجمع ولم يُعرف المتأخر **فالترجيح** يصار إليه إن تعيَّن، ثم إن لم يتعيَّن الترجيح يلزم **التوقف** عن العمل بأحد الحديثين والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط؛ لأن خفاء ترجيح أحدهما على الأخر إنما هو بالنسبة إلى المُعتَبِر في الحالة الرَّاهنة مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي عليه **ومتى خالف** الرَاوِي **الأرجح** بزيادة في الصحيح أو الحسن **راوياً غيره** راجحًا[٣] فخبر الأرجح **محفوظ** وخبر الراجح **شاذ.**

(١) سقطت من نسخة (ب).

(٢) سقطت من نسخة (ج).

(٣) سقطت من نسخة (ب) و (ج).

وإن كانت المخالفـة **مع ضعف الغير**[١] بأن كان المخالف راجحًا والغير مرجوحًا[٢] ضعيفاً فخبر الراجح **معروف** ومقَابلُهُ **مُنكر** فحصل الفرق بين المنكر والشاذ بأنَّ رَاويَّ الأول ضعيف وراويَّ الثاني ثقة أو صَدوق.

[ولما فرغ من المقبول شرع في المردود فقال:][٣] **والخبرُ**[٤] **المردود** أقسام لأنَّـه إما أن يكون **لِسقطٍ** في السند أو طعن في الرّاوي، والأول وهو[٥] السقط **إن كان من أول الاسناد** ولو إلى آخره فهو **المعلّق** تشبيهًا بالجدار المعلّق ومنه: المرأة المعلقة، وذِكرهُ في قسم المردود للجهل بحَال الرَّاوي المحذوف وإلا فقد يحكم بصحته إذا عرف بمجيئه مُسمىً من وجه أخر [فإن قال: جميع من أحذفـه ثقات فعند الجمهور لا يقبل ما لم يسمَّ لكن][٦] قال ابن الصـلاح: إن كان الحذفُ من كتابٍ التزِمَت صحتـه كالبخاري فما جَزَمَ فيـه دلّ على ثبوتِ إسناده عنده وما لا ففيـه مقالٌ، أو كان السقط **من آخره** بعد التابعي **فالمرسل** كأن يقولَ التابعي: قال رسول الله كذا أو فَعَـل كذا أو فُعِـل بحضرتـه كذا أو نحو ذلك وذِكرُه في المردود لما مرَّ، أو كان السقط **من وسطه مثلًا** فإن كان **باثنين فصاعدًا مع التوالي فالمعضَل** بفتح الضّـاد **وإلا** بأن كان الساقط واحدًا أو أكثر لا مع التوالي **فالمنقطِع** ويأتي الفرق بينه وبين المقطوع.

---

(١) في نسخة (ب) : الخبر.

(٢) سقطت من نسخة (أ) و (ب).

(٣) سقطت من نسخة (ج).

(٤) سقطت من نسخة (أ) و (ب).

(٥) في نسخة (ج): أي.

(٦) سقطت من نسخة (ج).

وخبرُ من سمع من شيخ **ما لم يسمع** منـه أي إخبارُ راوٍ عن شيخ ثَبَـتَ لقـاؤهُ بـه خبرًا لم يسمعهُ منه **بصيغة تحتمل السماع كقال** وعن فهو **مُدَلَّس** بفتح اللّام سُميَّ بـه لكون الرَّاوي لم يُسَمِّ من حدَّثه وأوهمَ سماعه للحديث ممَّن لم يحدّثه به فكأنَّه لخفائه دخل في الدَّلَسِ بالتحريك وهو اختلاط الظلام بالنور[1]، وخبر **من لم يسمع** أي لم يثبت لقاؤه بصيغة تحتمل السماع فهو **مرسل خفي** والفرق بين المُدلَس والمُرسل الخفي دقيق حصل بما ذكرنا.

ويندرج في المردود بعلّة **الطعن** أقسام منها الخبر **الموضوع** رُدَّ **لكذب الراوي** والحكم بالوضع إنما هو بطريق الظن الغالب لا بالقطع إذ قد يصدق الكذوب لكن لأهل العلم بالحديث ملكة قويّة يميزون بهـا ذلك [وقـد يعرف الوضـع بإقرار الواضـع كمـا وقـع لأبي عصمة حين سُئلَ عن الأحاديث التي وضعها في فضائل السُور وأجاب بأنَّه وضَعها ليرجع الناس عن اشتغالهم بفقه أبي حنيفة وسيرة محمد بن إسحاق إلى الاشتغال بالقرآن، وقـد يؤخـذ من حال الراوي كما وقـع للمأمون أنَّه ذُكر بحضرته الخلاف في أنَّ الحسن البصري سَمِع من أبي هريرة أو لا ؟ فساق في الحال إسناداً إلى النبي صلى الله عليه وسلم وذكر فيـه أنَّه قال: سَمِع الحسن من أبي هريرة، وكمـا وقع لغيّاث بن إبراهيم حين دخل على المهدي فوجده يلعب بالحمام فساق في الحال إسناداً إلى النبي صلى الله وعليه وسلم وأنَّه قال لا سبق إلا في نصلٍ أو خُفٍ أو حافر أو جناحٍ، فعرف المهدي أنَّه كذب لأجله فأمر بذبـح الحمام، وقـد يؤخـذ من حال المروي كان يكون مناقضاً للنَّـص من قرآنٍ أو سنة متواترة أو الاجماع القطعي أو صريح العقل بحيث لا يقبل شيئاً من التأويلات.

---

(١) سقطت هذه الكلمة من كل النسخ والتصحيح من النزهة.



ثم المروي تارةً يخترعه الواضع وتارةً يأخذ كلام الغير كبعض السلف الصالح أو قدماء الحكماء أو الإسرائيليات وتارةً يأخذ حديثاً ضعيفَ الإسناد فيركب له إسناداً صحيحاً ليروجَ][1] والحامل للواضع على الوضع إما عدم الدين كالزنادقة أو غلبة الجهل كبعض المتعبِّدة أو فرط العصبيَّة كبعض المقلِّدين أو اتباع هوى بعض الرؤساء أو الإغراب لقصد الاشتهار وكلّ ذلك حرامٌ بإجماعِ مَن يُعتدُّ به وكبيرة [وبالغَ الجويني فكفَّر مَن تعمّد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم][2] واتفقوا على تحريم رواية الموضوع إلا أن يكون لبيان وضعه ؛ [لخبر: من حدّث عنّي بحديثٍ يرى أنَّه كذب فهو أحد الكذابين. رواه مسلم]،[3] ومِن أقسام المردود بالطعن في الرواي **المتروك** رُدَّ **لتهمته به** أي بالكذب، ومنها **المنكَر** بفتح الكاف رُدَّ أيضاً **لفحش غلطه** أي الراوي أو **غفلته** أو **فسقه** على رأي من لا يشترط في المنكر المخالفة، ومنها **المُعَلّل** بفتح اللام الأولى رُدَّ أيضاً **لوَهمه** أي الراوي واطلع عليه بالقرائن الدالة على الوهم من وصل مرسلٍ أو منقطع أو إدخال حديث في حديث أو نحو ذلك من الأشياء القادحة ويعرف ذلك بكثرة التتبع وجمع الطرق، ومنها **مدرج**[4] **الإسناد أو مدرج المتن، ومنها المقلوب والمزيد في متصل الأسانيد** بشرط (أن يقع)[5] التصريح بالسماع في موضع الزيادة وإلا فمتى كان معنعناً مثلا ترجحت الزيادة.

---

(١) سقطت من نسخة (ج).

(٢) سقطت من نسخة (ج).

(٣) سقطت من نسخة (ج).

(٤) في نسخة (ج) : مندرج، وقد جاءت صحيحة في الخلاصة ونسخة (ب).

(٥) سقطت من نسخة (ج).

ومنها **المُضطَرب**، **والمُصَحَّف**، **والمُحَرَّف** بصيغة المجهول ردَّت هذه السبعة أيضًا **لمخالفته** أي الراوي، ([إما مدرج الإسناد] فبسبب تغيير السياق، [وإما مدرج المتن فبسبب] دمج موقوف بمرفوع، [وإما المقلوب] فبالتقديم والتأخير[١]وإما [المزيد] فبزيادة راوٍ ومن لم يزد أتقن، وإما [المضطرب] فبإبدال الراوي ولا مرجح)،[٢][وقد يقع عمداً امتحاناً][٣]وإما المصحف فبتغيير النقط، وإما المحرف فبتغيير الشكل، [ولا يجوز تغيير المتن بالنقص والمرادف إلا لعالمٍ بما يحل المعاني فإن خفي المعنى احتيج إلى كتاب شرح الغريب كالنهاية لابن الأثير وكتاب شرح معاني الأخبار وبيان المشكل منها كالطحاوي والخطابي وابن عبد البر].[٤]

ومنها **المبهم** ولو أبهم بلفظ التعديل في الأصح [كأن يقول: أخبرني الثقة]،[٥]ومنها **مجهول العين** وهو مُسمىً انفرد بالرواية عنه واحد فإنَّه كالمبهم إلا أن يوثقه غير من ينفرد به على الأصح وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلًا[٦] لذلك، ومنها **مجهول الحال** وهو **المستور** وهو مُسمىً روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق وهذه الثلاثة أيضاً ردَّت **لجهالته** أي الراوي (وسببها أنَّه قد تكثر نعوته فيذكر بغير ما اشتُهِر به لغرضٍ وقد يكون مقلاً فلا يكثر الأخذ عنه أو لا يسمى اختصاراً وهو المبهم).[٧]

---

(١) سقطت من نسخة (ج).

(٢) الحاصرتين التي بين القوسين زيادة من نسخة (ج).

(٣) سقطت من نسخة (ج).

(٤) سقطت من نسخة (ج).

(٥) سقطت من نسخة (ب).

(٦) في نسخة (ج): أهلاً.

(٧) سقطت من نسخة (ج).

والتحقيق أنّ رواية المستور ونحوه ممن فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها بل يقال هي موقوفة إلى استبانة حاله كما جزم به إمام الحرمين، ومنها **الشاذ** بناء **على رأي** من لا يشترط فيه المخالفة كما مرَّ وردَّ أيضاً **لسوء حفظه** أي الراوي والمراد به من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطائه هذا **إن** كان سوء الحفظ **لازمًا** له[١] من أصل خلقته ويقابله **المُختَلِط لو** كان سوء الحفظ **طارئًا** عليه بعد أن كان قويَّ الحفظ (وذلك لكبر أو مرض أو ذهاب بصر أو تراكم هموم نشأت عن أمورٍ عظام أعلاها هم المعيشة، ولذا ورد في الحديث الصحيح: إنَّ من الذنوب ذنوبًا لا يكفرها إلا همَّ المعيشة. أو لاحتراق كتبه وعدمها بأن يعتمدها فرجع إلى حفظه فساء)،[٢] ثم من أسباب الطعن **البدعة بمكفر ضروري العلم من الدين لا يقبل صاحبها عند الجمهور**[٣] **وكذا** البدعة **بمُفَسِّق مُؤيد** بالبناء للمجهول صفة المجرور وهو معنى قول الأصل: إلا أن روى ما يقوي بدعته فيرد **على المختار**، [صرح به الجوزجاني شيخ أبي داود والنسائي][٤] **ومتابعة المُعتَبَر** بفتح الموحدة **لمن دونه** أي موافقة مروِّيَّه لمرويه **تُصَيِّر الحديث** الذي رواه[٥] **حسنًا** لغيره كحديث المستور وسيء الحفظ والمختلط والمرسل والمدلس.

---

(١) سقطت من نسخة (ج).

(٢) سقطت من نسخة (ج).

(٣) سقطت من نسخة (أ) و(ب).

(٤) سقطت من نسخة (ج).

(٥) سقطت من نسخة (ج).

[ولما فرغ عن مباحث المتن شرع في مباحثه من حيث ما ينتهي إليه سنده، فقال:][١]

ثم الحديث من حيث هو **إن انتهى سنده**[٢] السند: طريق المتن أي رجاله من حيث أنهم يُتوصلُ بهم إليه[٣] وحكاية ذلك الطريق أي ترتيب الرواة على حسب الرواية عنهم بصيغةٍ مخصوصةٍ من صيغ الأداء كقوله: حدثنا حماد قال حدثنا علقمة قال أخبرنا ابن مسعود رضي الله عنه.

والمتن: ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام. والظاهر أنَّ المراد بالإسناد هنا الطريق إما على أنَّه اصطلاحٌ ثالث أو مجاز عن السند على القول الثاني، **إلى النبي صلى الله وسلم فالحديث مرفوع** سواء صرح برفعه من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ (كقال وسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا وعنه أنَّه قال كذا ورأيته فعل كذا أو كان يفعل كذا أو فعلت بحضرته كذا أو فعل فلان بحضرته كذا أو حُكم برفعه كذلك كقول الصحابي الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات ما لا مجال للاجتهاد فيه ولا له تعلق ببيان لغةٍ أو شرح غريب كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق وأخبار الأنبياء أو الآتية كالملاحم والفتن وأحوال يوم القيامة وكذا عن ما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص وإنما له حكم الرفع لأن ما لا مجال للاجتهاد فيه يقتضي موقفاً ولا موقِفَ للصحابة إلا النبي صلى الله عليه وسلم أو بعض ممن يخبر عن الكتب القديمة وقد وقع الاحتراز عن القسم الثاني فكان له حكم ما لو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

---

(١) سقطت من نسخة (ج)، أمّا في نسخة (ب) فقال: ولما فرغ عن مباحث السند شرع في مباحث المتن فقال...

(٢) في نسخة (ب): إن وصل إسناده. وجاء بعدها جملة قد شُطِب عليها في نسخة (أ) وهي قوله: هو كالسند حكاية طريق المتن، وخصّ بعضهم الإسناد بهذا، أو فسر السند بالطريق والطريق...

(٣) في نسخة (ج) قال: والإسناد حكاية ذلك...

وكذا فعلُ الصحابي ما لا مجال للاجتهاد فيه وقوله أنهم كانوا يفعلون في زمن النبي كذا فينزل على أنَّه فُعِلَ عنده صلى الله عليه وسلم أو اطلع عليه ولم يُنكره عليهم ومن المرفوع حكماً قول التابعي عن الصحابي يرفع الحديث أو يرويه أو ينميه أو يَبْلُغ به أو رِوَايةً أو رواه، وقد يحذفون القائل ويريدون به النبي صلى الله عليه وسلم كقول ابن سيرين عن أبي هريرة قال: قال تقاتلون قومًا.... الحديث. ومنه عند الأكثر قول الصحابي من السنة كذا وكذا غير الصحابي ما لم يضفها إلى صاحبها كسنة العمرين ومنها قول الصحابي أمرنا بكذا أو نهينا بكذا أو كنّا نفعل كذا ومنه أن يحكم الصحابي على فعل من الأفعال بأنَّه طاعة لله ورسوله أو معصية كقول عمار: من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم لأنَّ الظاهر أنَّه تلقاه عنه صلى الله عليه وسلم. وإن انتهى السند [١] إلى **الصحابي** تقدّم تعريفه وفي بقاء الصحبة بعد تخلل الرِّدة خلاف الأصح عند الشافعي بقاؤها ومذهب الحنفية عدمه - أي عدم بقائها - ولا يشترط التمييز ولا الرواية على المختار ليشمل من حنَّكه النبي صلى الله عليه وسلم وابن أم مكتوم، وأما من ليس له سماع منه صلى الله عليه وسلم فحديثه مرسل من حيث الرواية وهو مع ذلك معدود في الصحابة لما ناله من شرف اللُّقي فالحديث الذي انتهى سنده إلى الصحابي فقط **موقوف** أو إن انتهى إلى **التابعي** وهو من لقي الصحابي ومات مؤمنًا سواءٌ طالت ملازمته أم لا سمع منه أم لا مميزًا كان أم لا رآه أيضًا أما لا مؤمنًا أم لا على المختار في الجميع فمتى انتهى السند إلى التابعي فقط **فمن بعده** فالحديث **مقطوعٌ** وليس بحجة وإن شئت قلت موقوف على فلان فحصلت التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع إذ الأول من مباحث المتن من حيث انتهاء سنده كما ترى.

---

(١) في نسخة (ب) قال : وإن وصل الإسناد إلى الصحابي...

والثاني من مباحثه[١] كما تقدم وقد أطلق بعضهم هذا موضع هذا وبالعكس تجوزًا عن الاصطلاح، وأما المخضرمون وهم الذيـن أدركوا الجاهليـة والاسلام ولم يروا النبي صلى الله عليه وسلم فالصحيح أنّهم من كبار التابعين سواء عرف أنَّ الواحد منهم كان مسلماً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كالنجاشي أم لا لكن إن ثبت أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم ليلـة الإسراء كُشِف لـه عن جميع من في الأرض فرآهم فينبغي أن يُعدّ من كان مؤمنًا به إذ ذاك وإن لم يلاقه في الصحابة لحصـول الرؤية من جانبـه صلى الله عليه وسلم **والمسند** في قول أهل الحديث هذا حديثٌ مسندٌ **مرفوع صحابي** خرج ما رفعه التابعي (وكذا ما رفعه الصحابي الذي ليس له سماع من النبي صلى الله عليه وسلم)[٢] أنَّه مرسلٌ أو من دونـه فإنَّه معضلٌ أو معلقٌ، **اتصل سنده** أي المرفوع ولو ظاهرًا فخرج ما ظاهره الانقطاع وأما ما فيـه الاحتمال فيدخـل لاتصالـه في الظاهر ولو مع احتمال غيره **فإن قلَّ** عدد رجال السند **بالنسبة**[٣] **إلى النبي صلى الله عليه وسلم**)،[٤] فعلـوه هو **العلو المطلق** -أي المراد عند الاطلاق-[٥] فإن اتفق أن يكون سنده صحيحًا كان الغاية القصوى وإلا فصورة العلو فيه موجودة ما لم يكن موضوعًا فهو كالعدم[٦] أو قلَّ العدد في السنـد[٧] **إلى إمـام** ذي صفـة عاليـة **كشعبـة** (ومالـك والشافعي والبخاري ومسلـم وأصحاب السنن)[٨] فعلوه هو **العلو النسبي** ولو كان العدد من ذلك الإمام إلى منتهاه كثيرًا.

---

(١) أي الإسناد.

(٢) زيادة من نسخة (ب).

(٣) سقطت من نسخة (ب).

(٤) من بداية القوسين إلى هنا حصل تقديم وتأخير مع اختصار في نسخة (ج).

(٥) زيادة من نسخة (ج).

(٦) في نسخة (ب): كالعدد.

(٧) في نسخة (ب): وانتهى، وقد ضرب عليها في نسخة (أ) وكتب: في السند.

(٨) سقطت من نسخة (أ) و(ب).

وقد عظُمت رغبت المتأخرين[١] فيـه (حتى غلب على كثير منهم أنَّهم أهملوا الاشتغال بما هو أهم منه وإنما كان العلو مرغوبًا فيه)[٢] لكونه أقرب إلى الصحة وقلّة الخطأ؛ لأنَّ ما من راوٍ إلا والخطـأ جائزٌ عليـه فكلما كثرت الوسائط (وطال السند)[٣] كثرت مظان التجويز وكلّما قلّت قلّت (فإن كان في النزول مزيةً ليست في العلو كأن تكون رجالـه أوثق أو أحفظ أو أفقه أو الاتصال فيـه أظهر فلا تردد في أنّ النزول حينئـذٍ أولى وإنمـا مَن رجّح النزول مطلقًا بأنَّ كثرة البحث تقتضي المشقة فيعظم الأجر فذلك بأمر أجنبي عما يتعلق بالتصحيح والتضعيف)،[٤] **ومنه** أي من العلو النسبي **الموافقة** وهي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقـه التي تصـل إلى ذلك المصنف المعين، ومن العلو النسبي أيضًـا **البدل** وهو الوصـول إلى شيـخ شيخـه كذلك (وأكثر ما يعتبرون الموافقـة والبدل إذا قارنا العلو وإلا فاسم الموافقة والبدل واقع بدونه)،[٥] ومن العلو النسبي أيضًا **المساواة** وهي استواء عدد الإسناد إلى آخره مع إسناد أحـد المصنفين، ومن العلو النسبي أيضًا **المصافحة** وهي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف (سميت مصافحة لأنَّ العادة جرت في الغالـب بالمصافحـة بين من تلاقيا)[٦] **ولكل علو نزول** خلافًا لمن زعـم أنَّ العلوَّ قد يكون[٧] غير تابع للنزول.

---

(١) في نسخة (ج) كتب: أي العلو المطلق لكونه أقرب الى الصحة...

(٢) سقطت من نسخة (ج).

(٣) سقطت من نسخة (ج).

(٤) سقطت من نسخة (ج).

(٥) سقطت من نسخة (ج).

(٦) سقطت من نسخة (ج).

(٧) في نسخة (ج): يقع.

فيكون لكل (قسم من أقسام العلو)[١] قسم من أقسام النزول (وهو عبارة عن كثرة عدد رجال السند كما أنَّ العلو عبارة عن قلتهم.

ثم شرع في مباحث تتعلق بالرواية فقال:)[٢] **ثم الراوي والمروي عنه إن اشتراكا في أمر** من الأمور المتعلقة بالرواية **كالسِّن** والأخذ عن المشايخ فهو الأقران أي النوع المسمى برواية الأقران، **وإن روى كلّ منهما** أي القرينين **عن الآخر فالمُدبَّج** (بفتح الباء)[٣] (وهو أخصّ من الأول فكلّ مدبّج أقران ولا عكس لغويًا)[٤] والتدبيج مأخوذٌ من ديباجتيّ الوجه فيقتضى أن يكون ذلك مستويًا من الجانبين وإن روى **عمن دونه في** السن أو اللُّقيِّ أو في المقدار **فالأكابر** أي فهو رواية الأكابر عن **الأصاغر** ومنه رواية الآباء عن الأبناء والصحابة عن التابعين والشيخ عن تلميذه ونحو ذلك وعكسه كثير(لأنَّه الجادة المسلوكة الغالبة ومنه من روى عن أبيه عن جده وأكثر ما وقع ما تسلسلت فيه الرواية عن الآباء بأربعة عشر أبًا)[٥] **وإن تقدم موت أحد الشريكين عن شيخ على الآخر** فهو النوع الذي يقال له **السابق واللاحق،** (ومن اتفق اسمهما ولم يتميزا فباختصاص الراوي عنهما بأحدهما يتبين المهمل)[٦] ومتى جحد الشيخ مرويه جزمًا كقوله كَذِبٌ عليَّ (أو ما رويت هذا ونحوه).[٧]

---

(١) سقطت من نسخة (ب).

(٢) سقطت من نسخة (ج).

(٣) سقطت من نسخة (أ) و(ب).

(٤) سقطت من نسخة (ج).

(٥) سقطت من نسخة (ج).

(٦) جاء في نسخة (ج): وإن اتفق اسم الروايين ولم يتميزا بما يخص كلا منهما فباختصاص راوٍ آخر عنهما بأحدهما كملازمة يتضح الأهمال.

(٧) سقطت من نسخة (ج).

رُدَّ الخبر (لكذب واحدٍ منهما لا بعينه ولا يكون ذلك قادحًا في واحدٍ منهما للتعارض وإن جحده احتمالاً كقوله ما أذكر هذا أو لا أعرفه قُبلَ الحديث في الأصح لأنَّه يُحمل على نسيان الشيخ وصنف فيه الخطيب كتاب من حدَّث ونسي وإنما أسقطتُ هذين من الأصل لأنَّ الغرض الاقتصار على ما يفيد الأحكام مع بيان ما اصطلح عليه أهل هذا الفن لا مطلقًا)(١) **وإن اتفق الرواة في إسنادٍ** من الأسانيد **على أمر كصيغ الأداء** كسمعت فلانًا أو حدثنا فلان وغيرهما من الحالات القولية (كسمعت فلانًا يقول أشهد بالله لقد حدثني فلان إلى آخره)(٢) أو الفعلية (كقوله دخلنا على فلان فأطعمنا تمرًا إلى آخره)(٣) أو القولية والفعلية معًا (كقوله حدثني فلان وهو آخذٌ بلحيته قال آمنت بالقدر إلى آخره)(٤) فهو **المسلسل** وقد يقع التسلسل في معظم الإسناد كحديث المسلسل بالأولية فإنَّ السلسلة تنتهي فيه إلى سفيان بن عيينة فقط ومن رواه مسلسلًا إلى منتهاه فقد وَهم، **وهي** أي صيغ الأداء على ثمان(٥) مراتب الأولى: **سَمِعتُ وحَدَّثني** وهما لمن سمع وحده من لفظ الشيخ فإن أتى بصيغة الجمع كان دليلًا على أنَّه سمع منه مع غيره وقد تكون النون للعظمة لكن بقلَّة وتخصيص التحديث بما سمع من لفظ الشيخ هو الشائع بين أهل الحديث اصطلاحًا ولا فرق في اللغة بين الإخبار والتحديث لكن لمَّا تقرر الاصطلاح صار ذلك حقيقة عرفية فتقدم على الحقيقة اللغوية.

---

(١) اختصره في نسخة (ج) هكذا: ومتى جحد الشيخ مرويه جزمًا كقوله كذب عليَّ ردَّ الخبر على المختار، وإن جحده احتمالًا كقوله: لا أعرفه قُبِلَ الحديث في الأصح.

(٢) سقطت من نسخة (ج).

(٣) سقطت من نسخة (ج).

(٤) سقطت من نسخة (ج).

(٥) في نسخة (ج): وهي أي صيغ الأداء عشرة.

مع أنَّ هذا الاصطلاح إنما شاع عند المشارقة ومن تبعهم وأما غالب المغاربة فلم يستعملوا هذا الاصطلاح بل الإخبار والتحديث عندهم بمعنى واحد **ثم** المرتبة الثانية **أَخبَرَني وقَرأتُ عليه** وهما لمن قرأ بنفسه على الشيخ فإن جمع فهو كقوله **ثم قُرِئَ عليه** ببناء المجهول **وأنا أَسمَعُ** وهي ثالثة المراتب ومن هذا عُرِف أنَّ التعبير بالقراءة لمن قرء خير من التعبير بالإخبار لأنَّه أفصح بصورة الحال.

تنبيه: القراءة على الشيخ أحد وجوه التحمل عند الجمهور وأبعد من أبى ذلك من أهل العراق وقد اشتدَّ إنكار الإمام مالك وغيره من المدنيين عليهم في ذلك حتى بالغ بعضهم فرجحها على السماع من لفظ الشيخ، وذهب جمعٌ منهم البخاري وحكاه في أوائل صحيحه عن جماعة من الأئمة إلى أنَّ السماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه - يعني- في الصحة والقوة سواء والله أعلم. **ثم أَنبأَني** رابع المراتب **ثم نَاوَلَني** خامسها **ثم شَافَهَني** بالإجازة سادسها **ثم كَتَبَ إليَّ** بالإجازة سابعها **ثم عَنْ ونَحْوها** من الصيغ المحتملة للسماع والإجازة ولعدم السماع أيضًا كقال وذكر وروى، **وأوَّلها** أي أوَّل الصيغ وهو سمعتُ **أصرحها** في السماع لأنَّها لا تحتمل الواسطة ولأنَّ حدثني قد يطلق في الإجازة تدليسًا. **وأرفعها** مقدارًا **ما يقع في الإملاء** لما فيه من التثبت والتحفظ، **والإنباء كالإخبار** في المعنى **لكن عند المتأخرين** يستعملونها **للإجازة كعن، وعنعنة المعاصر سماع** أي محمولة على السماع والاتصال **إن ثبت اللّقي** من الراوي والمروي عنه ولو مرة ليحصُل الأمن في باقي مُعنعنهِ عن كونه من المرسل الخفي وهذا بناء **على المختار** في المسئلة تبعًا لعلي بن المديني والبخاري وغيرهما من النقاد وقيل ثبوت المعاصرة كافٍ في الحمل على السماع إلا من المدلس والمؤنن وهو قول الراوي أخبرنا فلان أنَّ فلانًا كالمعنعن في اللقاء والسماع مع السلامة من التدليس، **واشترط في صحة المناولة الإذن بالرواية** فهي أرفع أنواع الإجازة لما فيها من التعيين والتشخيص.

وصورتها أن يدفـع الشيخ أصله أو ما قام مقامه للطالب أو يحضرَ الطالبُ الأصـل للشيخ ويقول له في الصورتين هذه روايتي عن فلان فاروه عني وشرطه أيضًا أن يمكّنـه منه تمليكًا أو عارية لينقل منه ويقابل عليه، أما إذا ناوله واسترد في الحال فهي كالإجازة المعينـة بأن يجيزه بروايـة كتاب معين ويبين[١] له كيفية روايته له، وإذا خلت[٢] المناولة عن الإذن لم تعتبر عند الجمهور (وقد ذهب إلى صحة الروايـة بالكتابـة المجردة جماعة من الأئمة ولو لم تقترن بالإذن بالروايـة كأنَّهم اكتفوا في ذلك بالقرينـة)[٣] قال الحافظ ولم يظهر فرق بين مناولة الكتاب من يده للطالب وبين إرساله إليه بالكتاب من موضع إلى موضـعٍ آخر إذا خلا كُل منهما عن الإذن، قلت: قد يقال إنّ إرسال الشيخ قرينـة[٤] قويـة على الإذن لما فيـه من الاعتناء بـه ولا كذلك المناولة من يده في بلده لاحتمال أن يكون ذلك على سبيل الأمانة فلهذا اشترط فيها الإذن **كالوجادة** وهي أن يجد كتابًا بخط من يعرفه فيقول وجدت بخط فلان ولا يقول أخبرني إلا إن كان له منه إذن بالرواية عنه وأطلق قوم فغلطـوا، وكذا اشترط الإذن بالروايـة في **الوصية بالكتاب** وهو أن يوصي عند موته أو سفره لشخص معين بأصله أو أصوله فعند الجمهور ليس له أن يروي هذه الأصول إلا إذا كان له منه إجازة، وكذا اشترط الإذن بالرواية في **الإعلام** مصدر أعلَم وهو أن يُعلِمَ الشيخ أحد الطلبة بأنّي[٥] أروي الكتاب الفلاني عن فلان **وإلا** بأن لم يكن إذن بالرواية **فلا عبرة بذلك** المذكور مما تقدم.

---

(١) في نسخة (ب): ويعين.

(٢) في نسخة (ب): دخلت.

(٣) في نسخة (أ) ضرب على بعض الكلمات فجاءت العبارة هكذا: لا يقالُ ذهب إلى صحة الرواية بالكتابة المجردة جماعة من الأئمة اكتفاءً بالقرينة.

(٤) سقطت من نسخة (ب).

(٥) في نسخة (ب): بأن أَروي الكتاب الفلاني عن.

كالإجازة العامة في المجاز له لا في المجاز به كان يقول أجَزتُ لجميع المسلمين أو لمن أَدرك حياتي أو لأهل الإقليم الفلاني أو لأهل البلدة الفلانية وهو أقرب إلى الصحة لقرب الانحصار، وكالإجازة **للمجهول** كان يكون مبهمًا أو مهملًا[١] وكالإجازة لأجل **المعدوم** كان يقول أجزت لمن سيولد لفلان ولو عطفه على موجود كأجزت لك ولمن سيولد لك فما ذكر من عدم اعتبار الإجازة بناء **على الأصح** في جميع ذلك كتعليقها على مشيئة الغير كأجزت لك إن شاء فلان أو أجزت لمن شاء فلان لا قوله أجزت لك إن شئت، وروى بالإجازة العامة جمع كثير جمعهم بعض الحفاظ في كتاب ورتبهم على حروف المعجم لكثرتهم، (وأجاز الرواية بها الخطيب وحكاه عن جماعة من مشايخه لكن قال ابن الصلاح هو توسع غير مرضي للاختلاف في صحة الإجازة الخاصة عند القدماء، وإن استقر عمل المتأخرين على اعتبارها فكيف إذا حصل فيها الاسترسال المذكور فإنها تزداد ضعفًا لكن لقائل أن يقول ينبغي العمل بالأول لقلّة رغبات الناس عن الأخذ عن الأشياخ واتصال السند اكتفاءً بقراءة ما يفيد قوة الفهم في استخراج المعاني من تراكيبها بل ربما يقتصرون على ما لا يعنيهم ويتركون ما يعنيهم كما شاهدنا ذلك كثيرًا[٢] في القُسطنطينية من اعتنائهم بالتراكيب الفارسية لرقة ألفاظهم وبالأدبية للطافة طبائعهم ويعدون الاشتغال بغير ذلك ضياعًا كل ذلك طلبًا لمناسبة الزمان ومحافظة على السلوك آنًا بعد آن وإلا فهم أكبر اعتقاد بأنَّ طلب ما يعنى أولى وأحرى وأكثر استشرافًا إلى ما يرضاه الله تعالى دنيا وأخرى.

---

(١) في نسخة (ج): كقوله أجزت لجماعة من الناس.

(٢) سقطت من نسخة (ب).

وبالجملة فلو امتنعت الإجازة العامة لزم سدُّ باب التعليم وهجر كتب الأئمة المدونة في الحديث والقديم مع أنَّ الإجازة إنما جوزت لبقاء سلسلة الإسناد فيكفي فيه مُطلقها وكثيرًا ما يورد الوعاظ أحاديث البخاري ومسلم مثلًا وليس لهم فيهما رواية ولا إجازة إلا بالعموم بل قد لا توجد أصلًا ومع ذلك يضبطون الحديث حسبما ضبطه الشراح مع العزو بقال القسطلاني مثلًا، وفي الامتناع من ذلك قصور الانتفاع وعمومه أفضل إذ قلما وجد الإجازة الخاصة لما قدّمنا وفي التوسعة درء مفسدةٍ واضحةٍ (لا خفاء معها)[١] وهي أولى من جلب المصلحة وقد ظهر أنّ ما ادعاه ابن حزم من الإجماع على تحريم نقل الشخص سوى مرويه وحكاه عنه العراقي في النظم فيه نظر فإن أراد بالمروي ولو بالإجازة العامة فمسلمٌ لكن يرِدُ ما ذكرنا وإن أراد به المروي بغير الإجازة العامة فممنوع للخلاف السابق في صحة الرواية بالإجازة العامة بل وللمعدوم والتعبير بالأصح يستدعي صحة القول الآخر في الاصطلاح فيكون في العمل به عمل بالصحيح تأمل)[٢] **ثم الاسمان** من أسماء الرواة **إن اتفقا لفظًا وخطًا** (واتفق اسم أبويهما أيضًا)[٣] كالخليل ابن أحمد لستة، وأحمد بن جعفر بن حمدان لأربعة، (أو اتفقا نسبة أيضًا كالخليل بن أحمد البصري لاثنين أو اتفقا كنية أيضًا كأبي عمران الجوني[٤] لاثنين أو لم يتفقا إلا في الاسم كأن يقع في السند حمادًا أو أبو حمزة من غير تمييز).[٥]

---

(١) ضرب عليها في نسخة (أ).

(٢) في نسخة (ج) كتب هكذا: وأشار المحقق القسطلاني في مقدمة صحيح البخاري إلى ترجيح العمل بالإجازة العامة وهو الأشبه، إذ لو امتنع العمل بها لأفضى الى سدِّ باب التعليم وهجر كتب الأئمة المدونة في الحديث والقديم مع أنَّ الإجازة إنما جوزت لبقاء سلسلة الإسناد فيكفي فيه مطلقها.

(٣) سقطت من نسخة (ب).

(٤) ذكر في نسخة (ب) بعد أحمد بن جعفر بن حمدان.

(٥) سقطت من نسخة (ب).

فهو(١) **المُتَّفِق والمُفتَرِق** أي النوع للمسمى المسمى بهما أو **إن اختلفا لفظًا فقط** كعَثَّام ابن علي العامري وغنَّام فالأول بفتح العين المهملة وتشديد المثلثة والثاني بالغين المعجمة وتشديد النون فهذا النوع **المُؤتَلِف والمُختَلِف، أو إن اتفقا** أي الاسمان **لفظًا وخطًا واختلف أبوهما** لفظًا فقط كمحمد بن عَقِيل بفتح العين ومحمد بن عُقَيل بضمها أو **بالعكس** بأن يختلف الاسمان لفظًا فقط ويتفق إلأبوان لفظًا وخطًا كشُرَيح بن النُّعمان بالشين المعجمة والحاء المهملة وسُرَيج بن النُّعمان بالسين المهملة والجيم فهذا النوع **المشتبه**(٢) [وما به الاشتباه أنواع منها تغيير اسم الراويين وأبويهما لفظًا وخطًا مع استواء عدد الحروف فالأول كمُطرِّف بن واصِل بالطاء المشالة ومُعرِّف بن واصل بالعين المهملة، والثاني كمحمد بن سِنَان بنونين بينهما ألف ومحمد بن سَيَّار بألف قبلها تحتية مشددة وبعدها راء.

ومنها تغييرهما بنقصان أحدهما عن الآخر كعبد الله بن زَيد وعبد الله بن يَزيد، ومنها قلب الاسم كالأَسود بن يزيد ويزيد بن الأسود، ومنها القلب في الاسم كأيوب بن سَيَّار بتقديم السين وأيوب بن يَسَار بتقديم التحتية](٣)، **ومن المهم معرفته عند المحدثين.**

---

(١) في نسخة (ج): (النوع الذي يقال له).

(٢) كذا في المخطوط والخلاصة والذي في النخبة: المتشابه.

(٣) في نسخة (أ) (ب) كتب ما يأتي: ويتحصل من النوعين - نوع المشتبه ونوع المؤتلف والمختلف - أنواع منها أن يحصل الاتفاق والاشتباه في اسم الراويين واسم أبويهما إلا في حرفٍ أو فأكثر منهما أو من أحدهما، أما مع استواء عدد الحروف منهما كمحمد بن سنان بكسر السين المهملة ونونين بينهما الف ومحمد بن سيار بفتح السين المهملة وتشديد التحتية وبعد الألف راء، أما مع نقصان أحدهما عن الآخر كعبد الله بن زيد وعبد الله بن يزيد أو يحصلا في التقديم والتأخير كالأسود بن يزيد ويزيد بن الاسود، ومنها أن يحصل العكس كمُعرِّف بن واصل ومُطرِّف بن واصِل الأول بالعين المهملة والثاني بالطاء المشالة، ومنها الذي يحصل الاتفاق لفظًا وخطًا مطلقًا ، ومن المهم معرفته عند المحدثين ....

معرفة طبقات الرواة ليحصل الأمن من تداخل المشتبهين وإمكان الاطلاع على بيان التدليس والوقوف على حقيقة المراد من العنعنة، والطبقة في الاصطلاح: عبارة عن جماعة اشتركوا في السِّن ولقاء المشايخ ومعرفة **مواليدهم ووفياتهم** ليحصل الأمن من دعوى المدعي للقاء بعضهم وهو في نفس الأمر ليس كذلك ومعرفة **بلدانهم** وأوطانهم ليحصل الأمن من تداخل الاسمين إذا اتفقا لكن افترقا بالنسبة، ومعرفة **أحوالهم تعديلًا وتجريحًا وجهالة** إذ الراوي إما أن تعرف عدالته أو يعرف فسقه أو لا يعرف فيه شيء من ذلك، ومن أهم ذلك بعد الاطلاع معرفة **مراتب الجرح والتعديل** لأنهم قد يجرحون الشخص بما لا يستلزم ردَّ حديثه كله وقد بيّنا أسباب ذلك فيما مضى (وحصرها في عشرة) [١] والغرض ذكر الألفاظ الدالة في اصطلاحهم على تلك المراتب **وأعلاها** فيهما[٢] **الوصف** بما دلَّ على المبالغة وأصرح ذلك التعبير **بِأَفْعَلَ، كأوثق الناس** في التعديل وأكذبهم في الجرح وكذا قولهم إليه النهاية في الكذب[٣] (وهو ركن الكذب)[٤] **ثم ما تأكد بصفة نحو ثقة ثقة أو** ثبت ثبت[٥] أو ثقة حافظ أو عدل ضابط[٦] وهذا في التعديل أو **دجال ووضاع وكذاب** كل منها في الجرح (ولكون هذه دون التي قبلها عبر بثم)[٧] **وأدناها** أي أدنى الألفاظ الدالة على الجرح والتعديل **شيخ** ويروى حديثه ويعتبر به ونحو ذلك في التعديل.

---

(١) سقطت من نسخة (ج).

(٢) أي في الجرح والتعديل.

(٣) في نسخة (ب): الوضع.

(٤) سقطت من نسخة (ج).

(٥) سقطت من نسخة (ج).

(٦) سقطت من نسخة (ج).

(٧) سقطت من نسخة (ج).

أو **لَيِّن** (بفتح اللاّم وكسر التحتية المشددة أي ليس له قوة الديانة في الرواية)[١] **وسيء الحفظ** (وهو الذي لم يترجح صوابه على خطائه وتقدم) [٢] **وفيه أدنى مَقَال** (بفتح الميم أي مطعن وهذا)[٣] في الجرح وميزت بين النوعين بِأو فما قبلها للتعديل وما بعدها للجرح[٤]، ثم ذكر أحكامًا تتعلق بهما فقال وتزكية العارف بأسبابها **مقبولة ولو** كانت صادرة **من واحد في** القول **الأَصح** وإنما شرط تزكية العارف لأنَّ غير العارف يزكي بمجرد ما يظهر له ابتداءً من غير ممارسة واختيار فربما يثبت حكمًا ليس بثابت فيدخل في زمرة من روى حديثًا وهو يظن أنَّه كذب، **والجرح مفسرًا من العارف بأسبابه مقدم** على التعديل لأنَّه إن كان غير مفسرٍ لم يقدح فيمن ثبتت عدالته وإن صدر من غير العارف لم يعتبر أيضًا **فإن لم يعدّله** أي المجروح **أحد قُبِلَ** بالبناء للمجهول **الجَرح** فيه **مُجمَلًا** غير مُبين السبب إذا صدر من عارف **على المختار**؛ لأنَّه إذا خلا عن التعديل كان في حيّز الجهالة وإعمال قول الجارح أولى من إهماله (ومال ابن الصلاح في مثل هذا إلى التوقف)[٥] وليحذر المتكلم في هذا الشأن من التساهل في الجرح أيضًا، لأنَّه إن جرح بغير تحرزٍ فقد أقدم على الطعن في مسلم بريء من ذلك ووسمه بِمَيسَمِ سُوء يَبقَى عليه عارُهُ أبدًا، ثمَّ من أهم الأشياء معرفة آداب الشيخ والطالب فيشتركان في تصحيح النِّيَّة والتطهير من أغراض الدنيا وتحسين الخلق والبعد عن حبِّ الرياسة ورعوناتها، وينفرد الشيخ بأن يُسمِعَ الحديث إذا احتِيجَ إليه ولا يُحدِّث ببلد فيه أولى منه بل يُرشِد إليه ولا يرتك إِسمَاع أَحد لنيةٍ فاسدة، وأن يتطهر ويجلس بِوَقَار، ولا يحدّث قائمًا ولا عَجِلًا ولا في الطريق

---

(١) سقطت من نسخة (ب).

(٢) سقطت من نسخة (ب).

(٣) سقطت من نسخة (ب).

(٤) في نسخة (ج): للترجيح.

(٥) سقطت من نسخة (ج).

إلا إن اضطُرَّ لذلك، وأن يمسك عن التحديث إن خشي التَّغيُّرَ أو النسيان لمرضٍ أو هرمٍ أو عمى، وأن يترك التحديث بحضرة الأحق منـه، وأن لا يقـوم بعد الشروع، وأن يُقبـل على القـوم يرتـل الحديـث ترتيـلًا وليقرأه بصـوت فصيـح لا يسرده سردًا لئلا يلتبـس (على السامع)[١](أو يمنع السائل من)[٢] إدراك بعضه واستحسنوا البدء بشيء من القرآن (قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري عليـه رحمة الباري)[٣] واختار شيخنا يعني الحافظ العسقلاني تبعًا للعراقي أن تكون القراءة سورة الأعلى (لمناسبة سنقرئك فلا تنسى)[٤] وبعد القراءة سكت يسيرًا ثم بسملَ وحمدَ وصلى على النبي صلى الله عليـه وسلم وترضى عن الصحابة رضي الله عنهم ثم ترجمَ الشيوخ ودعا لهم وأثنى عليهم، وذِكرُ ما لا يعرف إلا بـه (من لقب كغُندَر أو وصف نقص كالأعور[٥] أو نَسَبٍ لأمه كابن عُلَية فجائز)[٦] (وإن أشعر بذم)[٧]، وأن يجتنب روايـةَ المُشكل خوفَ الفتنـة (إذ ربمـا يحضر المجلس من لا يدركه فهمـه فيقع في الحرج)[٨] وينبغي عند إرادة الفراغ إحمَاضُ المجلس بإيراد شيء من الحكايات والنوادر المتعلقة بأقوال الصالحين وأحوالهم[٩](ليحصل انتعاشُ القلوب لكونه انتقالًا من أسلوب إلى أسلوب)[١٠] ثم ختمَ كما بدء بالحمد والصلاة والدعاء وعَمَّ فيه لأن من مستحبات[١١] الدعاء عند الاجتماع التعميم، وينفرد الطالب بأن يبدأ بعوالي مصره ثم يشد الرحل إلى غير مصره ليُحَصِلَ في الرحلة ما ليس عنده.

---

(١) سقطت من نسخة (أ) و(ب).

(٢) سقطت من نسخة (ج).

(٣) سقطت من نسخة (ج).

(٤) سقطت من نسخة (ج).

(٥) في نسخة (أ) و(ب) كتب: كبطة لكنه ضرب عليها في نسخة (أ) وكتب كالأعور.

(٦) سقطت من نسخة (ج).

(٧) سقطت من نسخة (أ) و(ب).

(٨) سقطت من نسخة (ج).

(٩) سقطت من نسخة (أ) و(ب).

(١٠) سقطت من نسخة (ج).

(١١) في نسخة (ج): موجبات القبول.

ويكون اعتناؤه بتكثير[١] الحديث أكثر من اعتنائـه بتكثير الشيوخ، وأن يوقر الشيخ ولا يُضْجِرَه ويُرشِد غيره لما سمعه ولا يدع الاشتغال لحياء وتكبر، وأن يقرأ كتابًا في علوم الأثـر كابن الصـلاح أو كهـذا المختصر ويبدأ بالصحيحين ثم بباقي السنن والبيهقي[٢] ضَبطًا وفهمًا ثم بمسند الإمام أحمد والموطأ وشيء من العلل والتواريخ ويكتب ما سمعه تامًا ويعتني بالتقييد والضبط ويذاكر بمحفوظه ليرسـخ في ذهنه، وأن يكتب الحديث مفسرًا ويشكل المشكل منه وينقطه ويكتب الساقط منه في الحاشية اليمنى ما دام في[٣] السّطر بقية وإلا ففي اليسرى، وأن يقابل كتابه مع الشيـخ أو مع ثقـة غيره أو مع نفسه شيئًا فشيئًا، وأن لا يتشاغـل عند السمـاع بما يخل بـه من نسـخ أو حديـث أو نعـاس وكذا الشيخ عند الإسماع، وأن يكون ذلك الإسماع من أصله الذي سمع فيه أو من فرع قُوبـل (مع أصله)[٤] فإن تعذّر فليجبره بالإجازة لما خالف إن خالف[٥] وإذا قرأ إسناد شيخه المحدث أول[٦] الشروع وانتهى عطف عليه بقوله في اول الذي يليه وبه قال حدثنا مثلًا[٧] ليكون كأنَّه أسنده إلى صاحبـه في كل حديـث وإذا تأهـل الطالـب للتصنيـف فالأحسن أن يجمعه على الأبواب الفقهية أو غيرها بأن يذكر في كل باب ما ورد فيه مما يدل مما يدل على حكمه إثباتًا أو نفيًا والأولى أن يقتصر على ما صـح أو حسـن فإن جمع الجميع فليبين على الضعفِ.

---

(١) سقطت من نسخة (ج).

(٢) سقطت من نسخة (ج)، وضرب عليها في نسخة (أ).

(٣) سقطت من نسخة (ب).

(٤) في نسخة (ج): عليه.

(٥) سقطت من نسخة (ج).

(٦) سقطت من نسخة (ج).

(٧) سقطت من نسخة (أ).

ولما كانت سلسلة الإسناد من خواص هذه الأمة المحمدية إلى يوم المعاد فإنَّ ذلك من الأعمال الباقية ومن الانقطاع لمحصليها واقية[١]، وكانت مشايخ الإنسان آباءه في الدين ووصلة بينه وبين رب العالمين، (وقال بعضهم مشيرًا إليه -أي السند- أنَّه كالسلم يصعد عليه وقال بعض الأعلام: إنَّ السند في يد الطالب كالحسام وفي أول صحيح مسلم عن عبد الله بن المبارك أنَّه قال: الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، بادَرَتْ إلى تحصيله العلماءُ)[٢]وقال الشافعي رحمة الله تعالى: الذي يطلب الحديث بلا سند كحاطب ليلٍ يحمل (الحطب وفيه)[٣] أفعى وهو لا يدري. وقال الإمام الطوسي: قربُ الأسانيد قرب من الله عز وجل.

أحببت أن أذكر سندي في الحديث بالعلو المطلق[٤] إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأقول: أخذت عن شيخنا خاتمة النقاد والمحققين سراج الحفاظ والمحدثين الشيخ عبد الله بن سالم البصري ثم المكي تغمده الله بالرحمة والرضوان وأباحه باحةً أعلا فراديس الجنان عن خاتمة الحفاظ شمس الدين محمد بن علاء الدين البابلي الأزهري عن أبي النجا سالم السنهوري عن الشيخ محمد حجازي الواعظ الشعراوي.

---

(١) في نسخة (ب): وافية.

(٢) سقطت من نسخة (ج)، إلا أنَّه ذكر قول ابن المبارك بعد قول الشافعي .

(٣) سقطت من نسخة (ج).

(٤) وقال رحمه الله تعالى في كتابه الإسعاد فيما للكتب السبعة من الإسناد (مخطوط): أما صحيح البخاري فقد أخبرنا به - أي عبد الله بن سالم البصري - عن شمس الدين محمد بن علاء الدين البابلي عن أبي النجا سالم ابن محمد السنهوري عن النجم محمد بن أحمد بن علي الغيطي عن شيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري عن شيخ السنة الحافظ شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني عن الأستاذ إبراهيم بن أحمد التنوخي عن أبي العباس أحمد بن أبي طالب الحجار عن الحسين بن المبارك الزبيدي الحنبلي عن أبي الوقت عبد الأول ابن عيسى بن شعيب السجزي الهروي عن أبي الحسن عبد الرحمن بن محمد الداوودي عن أبي محمد عبد الله ابن أحمد السرخسي عن أبي عبد الله محمد بن يوسف بن مطر الفربري عن امير المؤمنين في الحديث أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة من بردزبه البخاري الجعفي.

عن المعمَّر المسند محمد بن أُرْكماس[١] الحنفي عن حافظ العصر ابن حجر العسقلاني عن الإمام عبد الله عفيف الدين بن محمد النيسابوري المكي عن إمام المقام بالمسجد الحرام الرضيّ أبو[٢] أحمد إبراهيم بن أحمد بن محمد[٣] الطبري الحُسَيني المكي عن الزكي أبي القاسم عبد الرحمن بن أبي[٤] حَرَميٍّ المكي عن أبي الحسن علي بن حُميد الطَّرابلسي عن أبي مكتوم عيسى ابن الحافظ أبي ذرٍّ الهَروي عن أبيه الحافظ أبي ذرٍّ الهَروي عن مشايخه الثلاثة أبي عبد الله[٥] محمد السَّرخسي وأبي الهيثم[٦] الكُشْمِيهَني وأبي إسحق إبراهيم المُستَمْلي ثلاثتهم جميعًا عن أبي عبد الله محمد بن يوسف الفِرَبْري عن مؤلفِ الصحيح أستاذ الأستاذين (قدوة المحدثين)[٧] أمير المؤمنين في الحديث أبي عبد الله محمد ابن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَردِزبَه بموحدة مفتوحة فراء ساكنة فدال مهملة مكسورة فزاي ساكنة فموحدة مفتوحة فهاء ومعناه الزرّاع وضَبطَهُ بعضُ المحققين من أهل الحديث يَزدزبه بمثناة تحتية مفتوحة ثم دال مهملة بين زائين ساكنتين.

فتم سندنا إليه بأربعة عشر روايًا وإن ضُمَّ إليه طريق ثلاثي من ثلاثيات البخاري (وهو ما عدد رواته ثلاثة)[٨] يتصل سندنا بالنبي صلى الله عليه وسلم بحمد الله تعالى (وحسن جوده)[٩] وكرمه بسبعة عشر روايًا وهو أعلى سند لنا في الحديث من جملة طرق

(١) وقد روي بالوجهين: اوكماس و أُرْكماس.

(٢) في المخطوط: بن، والتصحيح من فتح الباري ص٨ طبعة الرسالة. وقد ضرب عليها وعلى كلمة أحمد في نسخة (أ).

(٣) في المخطوط: أحمد، والتصحيح من فتح الباري ص٨ طبعة الرسالة.

(٤) سقطت من نسخة (ب) و(ج).

(٥) كذا في المخطوط والصحيح أبي محمد عبد الله السرخسي والتصحيح من الفتح طبعة الرسالة.

(٦) في نسخة (أ) كتب: الهيتم بالتاء المثناة.

(٧) سقطت من نسخة (ج).

(٨) سقطت من نسخة (ج).

(٩) سقطت من نسخة (ج).

تشرفنا بالعبور فيها والانتظام مع من ينتسب إليها والحمد لله أولًا وآخرًا باطنًا وظاهرًا لا نحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك.

وأنا سائل ممن اطلع على هذه الرسالة أن يُسبل عليها ثوب الإغماض ويُحجم[١] عنها خيل البحث والاعتراض وينسب ما زلَّ فيه القدم إلى طغيان القلم (أو يرجع فيه إلى فهمه ليستقيم، إذ كم من عائب قولًا صحيحًا وآفته من الفهم السقيم)[٢] وأن يدعو لي[٣] ولوالدي ومشايخي بالمغفرة والفوز في الآخرة والحمد لله رب العالمين.[٤]

---

(١) في نسخة (ج): ويجمح.

(٢) سقطة من نسخة (ج) ولعله أسقطها؛ لأنَّه بعثها إلى الوزير والله تعالى أعلم .

(٣) ويدعو لنا معهم.

(٤) جاء في نسخة (ب): استنسخه الفقير الى رحمة ربه القدير السيد حامد بن السيد الشيخ يوسف من نسخة مؤلف ذلك الكتاب في مدينة اسكدار، وأنا قرأت عليه وسمعتها منه وأجاز لي أن يقرأ ويروي منه وهو أستاذي في العقائد والفقه والحديث والعروض والربع.

جاء في نسخة (ج): تم سنة ١٢١٤ هـ

قال أبو عبدالعزيز: انتهيت من قرأتها وتصحيحها في جلسات كان آخرها يوم الجمعة التاسع والعشرين من شهر الله الحرام رجب الأصم لسنة ١٤٤٢ هـ وأرجو من الله جل وعلا أن يجعل لها قبولًا بين أهل العلم وأن يدخر لي ثوابها يوم الدين ويجعلها خالصة لوجهه الكريم وصلى الله تعالى على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين.

ثم حصلت على نسخة المؤلف فقمت بمقابلتها مرة أخرى في جلسات كان آخرها يوم ١٠ من شهر رمضان لسنة ١٤٤٢ هـ والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

شَرحُ ابنِ هَمَّاتٍ الدِّمَشْقِيِّ عَلىٰ خُلاصَةِ النُّخْبَةِ

«نُخْبةُ الفِكَرِ فِي مُصْطَلحِ أَهلِ الأَثَرِ»

ابْنِ هِمَّاتٍ الحَنَفِيِّ الدِّمشْقِيِّ

(١١٧٥ - ١٠٩١ هـ)

شَرحُ ابنِ هَمَّاتٍ الدِّمَشْقِيِّ عَلىٰ خُلاصَةِ النُّخْبَةِ

ابْنِ هِمَّاتٍ الحَنَفِيِّ الدِّمشْقِيِّ